



جامعة الشَّعْبِ الْإِسْلَامِيَّةَ الْإِيرَانِيَّةَ

الجمعية التأسيسية

مكتب أفغانستان

المشكلة الأفغانية وتطورها

في المحافل الدولية

(ديسمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨١)

جامعة الشعوب الإسلامية والحربية
الجمعية التأسيسية
الإدارة السياسية

المشكلة الأفغانية وتطورها

في المحافل الدولية

(ديسمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨١)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدیم :

أخى القارئ العزيز ،

يسرني أن أقدم اليك هذه الدراسة التي أعدتها الإدارة السياسية بجامعة الشعوب الإسلامية والعربية عن المشكلة الأفغانية وتطورها في المحافل الدولية خلال الفترة من ديسمبر ١٩٧٩ إلى سبتمبر ١٩٨١ .

وتشتمل الدراسة على مقدمة توضح الهدف الاساسي للاتحاد السوفييتي وراء غزوته الخادرة لأفغانستان المسلمة ، وهو الوصول الى بحر العرب والمحيط الهندي من أجل السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة والاقتراب من حقول النفط الغنية في الخليج العربي والسمودية . ويعقب هذه المقدمة خلفية تاريخية لتطور العلاقات السوفيتية الافغانية وتدخل النفوذ السوفييتي الذي أدى الى قيام انقلاب عام ١٩٧٨ ، وما أعقبه من أحداث تبلورت في التدخل العسكري السوفييتي المباشر .

وتتناول الدراسة بعد ذلك رد الفعل العالمي للاحتلال السوفييتي لأفغانستان سواء كان ذلك أمام مجلس الامن الذي عجز عن إصدار قرار باسم بسبب الفيتو الروسي . أو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي نظرت القضية في دورة طارئة ثم في دورتها العاشرة والثلاثين وأصدرت قرارات تعرب عن الاسف العميق لتدخل المسلح الخارجي وتدعو الى الانسحاب التام وغير المشروط للقوات الغازية ، أو في اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامي التي اتخذت في أول الامر قرارا يدين العدوان السوفييتي صراحة ويؤكد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه القضية ثم تراجع في اجتماعاتها التالية بسبب موقف السدول الموالية للاتحاد السوفييتي فصدرت قراراتها خالية من التدبير أو الادانة أو حتى ذكر اسم المعتدين السوفييت صراحة ، أو في اجتماعات المجموعة الاوربية التي أدانت التدخل السوفييتي وسمت الى ايجاد حل سلمي يستند الى مبادئ القانون الدولي وتقبله كافة الاطراف ، أو في اجتماعات دول عدم الانحياز التي وقفت فيها السدول المناصرة للاتحاد السوفييتي في وجه أي قرار ينضبط موسكو .

كما تتناول الدراسة المبادرة الأوروبية وموقف الاتحاد السوفيتي منها
وتسكه بمقترحات حكومة كابول العميلة ، ثم ضغوطه على باكستان لقبول تلك
المقترحات ، وإعلانه بين وقت وآخر قبيل كل تحرك دولي عن استمداه
لسحب قواته بشروط يتم التفاوض بشأنها مع حكومة كابول .

وتناولت كذلك موقف المقاومة الأفغانية الباسلة والنازوف المهيطة بها .

وتنتهى الدراسة بتقييم للموقف بعد انقضاء عامين على الاحتلال
السوفيتي ، انتهى الى الاستنتاج بأن القضاء على هذا الاحتلال يعتمد
على التغيير الذى يتعين على المقاومة الأفغانية إحداثه فى موقف العدو المحتمل
وأعوانه وعلى التطورات الدولية فى أماكن أخرى من العالم .

ولاشك أن هذه الدراسة جهد بايىب فى توضيح الأبعاد الحقيقية للمشكلة الأفغانية
وفضح الاطماع السوفيتية فى المنطقة والقاء الضوء على كافة الجهود التى بذلت
لايجاد حل سلمى لها واستعراض الاحتمالات الممكنة للوصول الى الحل المنشود .

خالص الشكر والتقدير للإدارة السياسية - مشرفا وأعضاء - على اسهامها الجاد
فى بعض القضايا الرئيسية التى تواجه العالم الإسلامى ، وبصفة خاصة للدكتور
شويكار علوان التى قامت بإعداد هذه الدراسة الهامة عن التطورات الأخيرة
فى قضية أفغانستان المجاهدة . وفقنا الله جميعا لكل ما فيه خير لامتنا الإسلامية .

محمد هارون المجددى

الأمين العام المساعد للشئون الإسلامية
والمشرف على مكتب أفغانستان

القاهرة / ديسمبر ١٩٨١

الإدارة السياسية

محتويات

المشكلة الافغانية وتطورها في المعامل الدولية

(ديسمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨١)

موضوع	صفحة	موضوع	صفحة
١	١	مقدمة	١
٢	٢	الخلفية التاريخية لتطور العلاقات السوفيتية الافغانية	٢
٣	٣	تفخلل النفوذ السوفييتي في أفغانستان منذ انقلاب عام ١٩٧٨	٣
٤	٤	رد الفعل العالمي للاحتلال السوفييتي لأفغانستان	٤
٥	٥	تطورات القضية الافغانية في الفترة من يناير ١٩٨١ حتى سبتمبر ١٩٨١	٥
٦	٦	- القضية امام الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة	٦
٧	٧	- المؤتمر الاسلامي يبحث القضية في دورة طارئة	٧
٨	٨	- لجنة حقوق الانسان الدولية تدعو تصرفات الاتحاد السوفيتي في أفغانستان	٨
٩	٩	- دول المجتمع الاوروبي تدعو التدخل السوفييتي وتقتصر تحديد أفغانستان	٩
١٠	١٠	- اقتراح باكستان وضع قوات دولية لحفظ السلام في باكستان	١٠
١١	١١	- حكومة كابل تقدم شروطها لحل المشكلة	١١
١٢	١٢	- مناقشة القضية في الدورة العادية لـ «مجلس وزراء» خارجي	١٢
١٣	١٣	المؤتمر الاسلامي في اسلام آباد	١٣
١٤	١٤	- اجتماع قمة الهندية ومناورة أخرى للاتحاد السوفييتي	١٤
١٥	١٥	- مناقشة القضية في الدورة الخاصة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة	١٥
١٦	١٦	- القضية الافغانية في مؤتمر القمة الاسلامي الثالث	١٦
١٧	١٧	- مبادرة دول المجتمع الاوروبي لحل المشكلة	١٧
١٨	١٨	- موقف الاتحاد السوفييتي من المبادرة	١٨
١٩	١٩	- الاتحاد السوفييتي يضغط على باكستان لقبول مقترحات جديدة لحكومة كابل	١٩
٢٠	٢٠	- موسكو تعلن استعدادها لسحب قواتها من أفغانستان	٢٠
٢١	٢١	- موقف باكستان من مقترحات موسكو وكابل	٢١
٢٢	٢٢	الموقف بعد زوال حاميين من الاحتلال	٢٢
٢٣	٢٣	احتمالات تسوية أزمة أفغانستان	٢٣

المشكلة الأفغانية وتطورها

في المحافل الدولية

(ديسمبر ١٩٧٦ - سبتمبر ١٩٨١)

مقدمة :

عندما اشتدت مقاومة الشعب الأفغاني للحكومات الموالية للاتحاد السوفياتي ، وعجزت الجماعات الشيوعية عن مقاومة الشعب ، وامتد أثر الثورة الإيرانية الإسلامية إلى أفغانستان مما شجع المقاومة الشعبية ، وأثار غضب السوفييت من تدخل الحكومات الأجنبية ، قامت قوات الاتحاد السوفياتي بغزو أفغانستان عسكريا في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ ، الأمر الذي أزعج العالم الغربي حيث أنها المرة الأولى ، بعد الحرب العالمية الثانية - واستقرار الأوضاع الدولية وتمادى حساباتها ، التي تستخدم فيها روسيا قواتها العسكرية سافرة خارج حدود المعسكر الشرقي .

ومن هنا أخرج احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان ما يحدث في ذلك البلد من نطاق المفهوم المعتق عليه ضمنا في الدوائر الدولية وخاصة في الغرب من اعتبار ما يحدث في دول العالم الثالث مسائل محلية لا يجب الزج بها في إطار الصراع بين الشرق والغرب إلى الوقوع في قلب هذا الصراع . وهكذا دخلت الأزمة الأفغانية طرفا في عمليات الاستقطاب والتوازن الدولي .

ولقد كانت أفغانستان تعتبر تاريخيا قبل التدخل العسكري السوفياتي أرضا عازلة بين هذا الأخير وشبه القارة عامة وباكستان على وجه الخصوص ، لهذا فقد اجتاحت موجة من القلق باكستان والغرب ، بل والهند أيضا ، نتيجة لهذا التحول الاستراتيجي الذي بدأت موسكو ، إذ رأى فيه الكثيرون الخطوة الأولى التي سوف يتبناها بالضرورة غزو باكستان للوصول عبر إقليم بلوشستان في خط مستقيم وقصير لا يزيد عن ٩٠٠ كيلومتر إلى مياه بحر العرب والمحيط الهندي ،

مما يضع الجيش السوفييتى فى مواقع استراتيجية قوية تجاه الولايات المتحدة والغرب نتيجة اقترابه المباشر من حقول البترول فى ايران والخليج العربى والسعودية .

والمعروف أن الوصول الى المياه الدافئة فى الثفور الواقعة على المحيط الهندى هدف روسى قديم ، بينما يمكن اعتبار الوصول الى منابع البترول فى الشرق الأوسط التى يعتمد عليها العالم الحر وخاصة فى أوروبا الغربية واليابان هدفاً استراتيجياً هاماً فى حسابات الاتحاد السوفييتى فى العصر الحديث . فحتى لو جاز اعتبار الصراعات التى تقوم فى العالم الثالث أصلاً صراعات محلية ، فإنها تسبب بالضرورة مصالح القوى الخارجية ، ومن ثم يجب النظر إليها فى ضوء الصراع القائم بين الشرق والغرب .

والسؤال المطروح هو : لماذا اختار الاتحاد السوفييتى ذلك الوقت بالذات ليقوم باحتلال أفغانستان عسكرياً ؟ ولقد بحث معهد الدراسات الاستراتيجية الدولى هذا الموضوع العميق فى دراسة أصدرها فى ١٨ يونيو الماضى جاء فيها أن من بين أسباب الاحتلال قلق الاتحاد السوفييتى تجاه الموقف على الحدود ، وازدياد المعارضة الداخلية للنظام القائم فى أفغانستان الذى ساندته الاتحاد السوفييتى اقتصادياً وعسكرياً وايدىولوجياً ، وكذلك الخوف من أن تمتد فلالق ايران الى داخل أفغانستان .

وكان الاتحاد السوفييتى قد وصل الى الاعتقاد بأن أفغانستان قد باتت واقعة فى منطقة نفوذه ، وأن الغرب بدأ مستمداً لتعمل هذا الوضع وان لم يقبله . وتضيف الدراسة أنه من بين الأسباب التى أدت الى احتلال السوفييت لأفغانستان موقف الدولتين العظميين من سياسة الوفاق . إذ يبدو أن الدولتين العظميين كانتا قد وصلتا الى قناعة بأن الوفاق لم يعد يعنى الكثير بالنسبة لهما . ولا شك

أن هذا الشعور كان واضحا في الولايات المتحدة ، ولا بد أنه وجد صدى في الاتحاد السوفييتي ، والا لما أقدم على احتلال أفغانستان . وعلى أية حال فان غزو أفغانستان يعني أن عهد الوفاق الذي بدأ منذ عشرة أعوام قد وصل الى نهايته ، وخاصة اذا أخذنا في الاعتبار أن سقوط الشاه وعدم ولا النظام القائم في ايران للخراب اليوم يعني عدم امكان اعتماد الغرب على دول المنطقة لحماية مصالحه ، مما يتطلب تدخله المباشر في هذا الجزء من العالم لتأمين هذه المصالح وما يترتب على ذلك من احتمال وقوع المواجهة بين الشرق والغرب . ومن ناحية أخرى قد يكون الاتحاد السوفييتي قد اختار هذا الوقت بالذات لانشغال الولايات المتحدة بانتخابات الرئاسة ، ولعلهم أن دول أوروبا الغربية الحريصة على الإبقاء على سياسة الوفاق ، والمنتبهة خطأ مستقلا عن الولايات المتحدة لن تفعل ما من شأنه المجازفة بسياسة الوفاق والصودة الى الحرب الباردة ، حرصا على مصالحها مع الاتحاد السوفييتي ، ومراعاة لما يفرضه القرب الجغرافي منه من حذر .

لكل هذه الاعتبارات ، ولكن يصني لنا استخلاص مفرى تطورات القضية الأفغانية في المحافل الدولية ، وأثر ذلك على احتمالات إيجاد تسوية للمشكلة يتعين البدء بمعرض سريع لجذور القضية .

الخلفية التاريخية للتطور العلاقات السوفيتية الأفغانية

فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت أفغانستان واقعة بين الـ "الاحتواء" البريطانى ، والامبراطورية القيصرية . وفى عام ١٨٧٣ وقع بين هاتين الدولتين العظيمين الاتفاق المعروف باسم "اتفاق كلاريندون - غورشيكوف" الذى رضيت روسيا بمقتضاه اعتبار أفغانستان خارج دائرة نفوذها . وبعد عدة منازعات رسمت أفغانستان وروسيا حدودهما خلال عام ١٨٩٥-١٨٩٦ .

ولقد أدت المنافسة بين روسيا وبريطانيا للسيطرة على أواسط آسيا ، ورغبة بريطانيا فى تأمين حدود الهند الشمالية الى الحروب الأفغانية بين بريطانيا والشعب الأفغانى ، التى حاولت فيها بريطانيا من موقعها فى الهند فرض سيطرتها على البلاد ومقاومة النفوذ الروسى . وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تتمكن من احتلال أفغانستان ، الا أن الحروب الأفغانية انتهت بانتصار ————— عبد الرحمن خان الموالى للانجليز أميرا على البلاد . وفى عام ١٩٠٧ وقعست بريطانيا وروسيا اتفاقا يضمن استقلال أفغانستان ، وان دخلت الأخيرة فى منطقة النفوذ البريطانى ، الأمر الذى كافئه الشعب الأفغانى ببسالة وتضحية .

وفى عام ١٩١٩ نشبت حرب أفغانية ثالثة بين بريطانيا وأفغانستان نتج عنها استقلال البلاد . وتغيرت أفغانستان فى عهد أمان الله خان من إمارة الى سلطنة ، وسويت مشاكل الحدود الطفيفة الباقية بين روسيا وأفغانستان فى اتفاقية عام ١٩٢١ . بعد ذلك وقعت أفغانستان الحريضة على استقلالها موقفا حذرا فى الشؤون الخارجية . وخلال معظم السنوات الأولى من القرن العشرين ، كانت العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وأفغانستان ودية ، ولكن غير وثيقة ، الا أنه بعد أن تولى محمد ظاهر شاه الحكم عام ١٩٣٣ بدأ التعاون مع الاتحاد السوفيتى يزداد ، كما بدأت تظهر فى البلاد الأحزاب اليسارية .

وبعد الحرب العالمية الثانية، وعصوا بعد تقسيم الهند، لجأت حكومة أفغانستان الى الاتحاد السوفييتي لمساعدتها في المجال العسكري وفي مجال التنمية الاقتصادية، وذلك بعد أن فشلت في الحصول على مساعدات عسكرية من الغرب بالحجم الذي يتناسب مع احتياجاتها ومتطلبات دفاعها. فقد خشيت - آنذاك - الولايات المتحدة بنوع خاص من أن تستخدم أفغانستان تلك المعدات لملاحقة مطالبها في بشتونستان، وهي منطقة في باكستان تطالب بها أفغانستان منذ أسد بعيد.

ولما كانت أفغانستان تعتبر من المناطق الحيوية جدا بالنسبة للاتحاد السوفييتي، نظرا لموقعها الاستراتيجي، وامكان استعمالها كقاعدة انطلاق للوصول الى المحيط الهندي ومنطقة الخليج كما سبق القول، حرصت روسيا على التسلل الى هذا البلد المجاور من خلال التأثير على عناصر معينة في المجتمع الأفغاني، متخفية تحت ستار المعونات العسكرية والثقافية، ومستعينة في تحقيق أغراضها ببعض أبناء الجمهوريات السوفيتية المجاورة ممن يتقنون التحدث باللغات الأفغانية.

ولقد اتخذ هذا التسلل صورا مختلفة حتى عام ١٩٧٨، ففي يولييه ١٩٥٠ وقعت أفغانستان والاتحاد السوفييتي اتفاقية تجارية، ومع الوقت، أصبحت أفغانستان أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفييتي للحصول على سلع كثيرة كانت قبل ذلك تشتريها من مصادرا أخرى.

وتولى بعد ذلك الاتحاد السوفييتي التنقيب عن النفط في شمال أفغانستان بصورة تجارية، وفي عام ١٩٥٦ وقعت أفغانستان اتفاقا مع الاتحاد السوفييتي لشراء كمية كبيرة من المعدات العسكرية من الكتلة الشرقية، وبدأ السوفييت في مساعدة الأفغان على بناء وتوسيع منشاتهم العسكرية وتدريب أفراد القوات

المسلحة الافغانية . وهكذا ازداد اعتماد أفغانستان على الاتحاد السوفييتي في المجالات الحيوية عبر السنين . وبحلول عام ١٩٧٨ كان مجموع المساعدات والقروض السوفيتية لأفغانستان قد بلغ حوالي ١٣٠٠ مليون دولار ، وأصبح الاتحاد السوفيتي متصلا اتصالا وثيقا بموارد أفغانستان الطبيعية . ولكن أفغانستان استمرت أيضا في تلقي مساعدات من دول عديدة أخرى في مجال التنمية ، حتى بعد سقوط الملكية عندما أطاح محمد داود بحكم ابن عمه ظاهر شاه في شهر يوليو ١٩٧٣ . وقد ساعد ذلك أفغانستان على الحفاظ على كيانه كدولة غير منحازة ، ذات ثقافة اسلامية تقليدية .

تغلغل النفوذ السوفيتي في أفغانستان منذ انقلاب عام ١٩٧٨

كان الشيوعيون قد استطاعوا خلال حكم الرئيس محمد داود خان استكمال تنظيم أفراد جماعاتهم وتدريبهم بمساعدة الاتحاد السوفيتي الذي كان يزودهم بالسلاح حتى تمكنوا في النهاية من القيام بالانقلاب الدموي الذي راح ضحيته الرئيس محمد داود خان وأفراد أسرته يوم ٢٧/٤/١٩٧٨ . وقد قامت بالانقلاب جماعتان سياسيتان ماركسيتان ، هما جماعة " خلق " أو الجماهير بقيادة نور الدين تراقي وحفيظ الله أمين ، وجماعة " بارتشام " أو الرأسمالية بقيادة بابر كاركمل .

وليس هناك أدلة واضحة على أن الاتحاد السوفيتي قد دبر ذلك الانقلاب وإن كان لابد قد أخطربه قبل وقوعه .

وعلى الرغم من أن أفغانستان في عهد حكومة داود كانت دولة اسلامية غير منحازة ، إلا أن النظامين اللذين أعقبا تلك الحكومة اتبعتا سياسات دولية يتمذر تمييزها عن سياسات الاتحاد السوفيتي .

ولقد أخذ الشعب الأفغانى ينظر الى هذه الأنظمة على أنها أنظـمة
مصادية للإسلام وضاحكة للسيطرة السوفيتية ، وأدى اصطدام النظام الماركسى
الذي خيل بقيم المجتمع الإسلامية الى ردود فعل عنيفة من جانب الغالبية العظمى
للشعب الأفغانى ، قهلت باجراآت قمع وإبادة جماعية مارسها الحكومة بدعم
من الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيت ، ولكن تلك الاجراآت رغم قسوتها
لم تهرب الشعب المكافح المحافظ على دينه ومبادئه ووطنيته .

وخلال عام ١٩٧٨ وقع نظام تراقى اتفاقيات متعددة مع دول أوروبا الشرقية ،
وعدد اضيلا من الاتفاقيات مع الحكومات الغربية ، مشيرا بذلك الى عزمه على
الاتجاه نحو علاقة أوثق مع الاتحاد السوفيتى .

وانهار ائتلاف جماعتى خلق وبارتشان بعد تسلمهما الحكم بوقت قصير ،
واستبعد الخلقون الشخصيات البرتشانمية البارزة من الحكم بتميينها فى مناصب
دبلوماسية . وكان بإبراك كارمل من بين الذين تفاهم النظام الى احدى دول
أوروبا الشرقية حيث عين سفيرا فى براخ . وفى وقت لاحق طرد الخلقون جميع
البرتشانيين تقريبا من المناصب الحكومية ، وجرى بإبراك كارمل من جنسيته ، وطلب
منه العودة للمحاكمة ، ولكنه عصى ان عاد أن يحدم .

وفى أواخر عام ١٩٧٨ اشتدت معارضة الشعب الأفغانى لحكومة خلق
وتشكلت جماعات المقاومة فى سائر أنحاء البلاد ، وأعلنت الجهاد المقدس ضد
النظام الماركسى والمتسللين السوفيت .

واستطاع المجاهدون وقد انضم اليهم الآلاف من أفراد الجيش الأفغانى
بأسلحتهم تحرير مساحات كبيرة من الأراضى ، رغم استعانة النظام الماركسى
كابول بالمستشارين والخبراء العسكريين السوفيت .

وفى شهر أغسطس من صيف عام ١٩٧٩ اشتدت المقاومة، وأدت حركة عصيان عسكرية ضد حكومة تراقى الى زيادة «مادة فى التفلفل السوفييتى فى البلاد، حتى بلغ عدد المستشارين والجنود المقاتلين السوفييت فى نهاية سبتمبر عام ١٩٧٩ أكثر من ٣٠٠٠ شخص، بينما أعلنت منظمة المفوالدولية أن حكومة تراقى زجت بأكثر من ٤٠٠٠ شخص فى السجون خلال الشهر الأولى من تسلمها الحكم، وذكر مراقبون دوليون آخرون أن عدد المعتجزين فى سجن بول أى تشاركي فى كابول قد بلغ ١٢٠٠٠ سجين .

وأمام عجز تراقى عن القضاء على المقاومة، قاد رئيس الوزراء، حفيظ الله أمين بمساندة السوفييت انقلابا دمويا ضد تراقى قتل فيه الأخير أثناء تبادل اطلاق النار فى قصر الشعب . وأعلنت استقالة تراقى لأسباب صحية وتعيين أمين رئيسا فى ١٦ سبتمبر، ولم تعلن الوفاة الا بعد أيام .

ولم يؤد هذا الانقلاب الا الى مزيد من اراقة الدماء واشتدت حملة المقاومة وازدادت انتشارا فى كافة أنحاء البلاد . وبدأت حملة اغتيالات ضد النظام وضد السوفييت واستمر وضع الحكومة فى تدور .

وأمام عجز حفيظ الله أمين بدوره عن مواجهة الثورة الشعبية المتأججة فى البلاد، قام الاتحاد السوفييتى يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ بفضزو السافر لأفغانستان الذى استخدمت فيه أحدث الأسلحة . وقتل حفيظ الله أمين وعدد من معاونيه وجرد الجنود والمستشارون السوفييت بعض وحدات الجيش الأفغانى من السلاح .

وأعلن أن بابرارك كارمل زعيم جناح بارتشام قد انتخب رئيسا جديدا لأفغانستان، وكان الروس قد نقلوه جوا من منفاه فى أوروبا الشرقية الى أفغانستان بعد الانقلاب الذى أطاح بحفيظ الله أمين . وأعلن بابرارك كارمل أنه قد طلب مساعدة الروس لوضع حد لاذمة طرأبات الناجمة عما سماه تدغل القوى الامبريالية فى شئون أفغانستان مدعيا أن حفيظ الله أمين قد قتل

لأنه كان عميلاً للمخابرات الأمريكية ، ولقتله العديد من المواطنين . وعند ما سئل لماذا لم يتقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد هذا التدخل كان رده أنه مفسين الطبيب حتى أن يأتوا المرء عند الخطر إلى جيرانه وأصدقائه !

وبعد الفرو السوفييتي تدفق الآلاف من المدنيين السوفييت إلى البلاد ليمسكوا على جميع جوانب الحياة الأفغانية من ذلك وجود عسكري سوفيتي قوي . وقد بلغ عدد القوات السوفيتية في أفغانستان حتى كتابة هذه السطور ما يقرب من مائة وعشرة آلاف جندي . وتصدت المقاومة الشعبية للقوات الغازية التمسح حاولت تهطيم الثورة باتباع أساليب البلش والارهاب كهدم القرى وقتل الآلاف ، واستعمال الأسلحة الفتاكة والغازات السامة ، دون جدوى ، واشتد المجاهدون وتدفع اللاجئين إلى باكستان .

رد الفعل المالى للاحتلال السوفييتى لأفغانستان
وعجز مجلس الأمن الدولى عن اداة الاحتلال

قوبل المدوان السوفييتى الصارخ على أفغانستان بادانة صريحة من قبل
الغالبية المظمن من المجتمع الدولى ، فباستثناء عدد ضئيل من الدول المنحازة
الى الاتحاد السوفييتى انتقد المجتمع الدولى بأكمله تقريبا الغزو السوفييتى
لأفغانستان الذى وصف بأنه "غرق فاضح لمبادئ أساسية فى القانون الدولى ،
لا يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، لا سيما أن المعتدى هو
دولة كبرى تعتبر فى مقدمة الدول المسؤولة عن الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلام
فى العالم .

مجلس الأمن يمجز عن اداة الغزو السوفييتى :

ولقد كان من الطبيعى أن تعرض قضية لها مثل هذه الخطورة على السلام
على مجلس الأمن ، لمنع تدور الموقف ، ومن ثم بدأت مجموعة الدول الاسلامية
والدول غير المنحازة فوراً فى اجراء الاتصالات اللازمة لاثارة المشكلة فى الامم
المتحدة . وأسفرت هذه الاتصالات عن عقد جلسة خاصة لمجلس الامن فى أوائل
يناير لمناقشة القضية . وفى ٧ يناير قدم الرئيس المجلس مشروع قرار يؤكد استقلال
وسيادة كل دولة كمبدأ أساسى من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ويشجب بشدة
التدخل المسلح فى أفغانستان ، ويؤكد وجوب احترام سيادتها واستقلالها ،
كما يدعو فى الفقرة الحاملة الرابعة الى " الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع
القوات الاجنبية من أفغانستان ليتمكن شعبها من تقرير شكل الحكم الخاص به
واختيار أنظمتة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو متحرر من التدخل أو الاكراه
او التقييدات الخارجية من أى نوع كان " . (١)

(١) ملحق ١ / - مشروع القرار المقدم الى مجلس الأمن فى ٧ يناير ١٩٨٠ .

ولكن بالرغم من الادانة شبه الجماعية للتدخل السوفييتي ، استعمل الأخير حق النقض (الفيتو) فتمطل التصويت ، وانتهت جلسة مجلس الأمن يوم ١٠/١/٨٠ بتوجيه طلب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتمديد دورة استثنائية لمناقشة مشكلة أفغانستان . (٢)

ولم يستطع الفيتو السوفييتي اسكات المعارضة الدولية العنيفة للغزو السوفييتي لأفغانستان ، وواصلت أسرة المجتمع الدولي التعبير عن سخطها سواء بالعمل الانفرادي ، أو بالعمل الجماعي في المحافل الدولية والاقليمية والشعبية . ففي نفس الوقت الذي وضح فيه هجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار ضد الاحتلال السوفييتي لهذا البلد الاسلامي ، اعلنت الدول العربية المحتلة ادانتها للاحتلال ، كما ادانه أيضا العراق ، وهو عضو بارز في مجموعة دول الرفض .

وفي ٢٠ يناير ١٩٨٠ الرئيس كارتر المجتمع الدولي الى النظر في نقل أو تأجيل أو إلغاء دورة الألعاب الاولمبية الصيفية ، التي كانت ستعقد في موسكو ، اذا لم يتم سحب القوات السوفيتية كليا من أفغانستان في غضون شهر من تاريخه . وقد أيدت الحكومة البريطانية والبرلمان بقوة دعوة الولايات المتحدة لمقاطعة دورة الألعاب الاولمبية تلك ، كما اعلنت عدة دول عزمها على مقاطعتها عند انتهائها المدة التي حددها الرئيس كارتر ، دون أن يسحب الاتحاد السوفييتي قواته من أفغانستان .

كذلك اتخذت دول متعددة من دول العالم الحرا إجراءات اقتصادية منفردة ضد الاتحاد السوفييتي ، فقررت الحكومة الأمريكية الحد من بيع الحبوب

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٢ (١٩٨٠) المؤرخ ٩ يناير ١٩٨٠ .

اليه ، وتخفيض نقل التكنولوجيا التي يحتاجها بشدة . كما أعلنت المملكة المتحدة تخفيضاً في إعانات التصدير إلى الاتحاد السوفييتي ، وفرضت استراليا ونيوزيلنده عقوبات اقتصادية ضد الاتحاد السوفييتي وخفضت اتصالها معه . ونسبت حكومة اليابان علناً بالغزو السوفييتي وألغت مساعدتها لأفغانستان . وقد نسدت دول أمريكا اللاتينية جميعها بالأعمال السوفيتية ، باستثناء كوبا ونيكاراجوا وجرانادا وعلى الرغم من امتناع حكومة الهند عن التهديد علناً بالاتحاد السوفييتي أصـرب المسؤولون فيها عن قلقهم من أن تؤدي الأزمة الأفغانية إلى تهديد استقرار المنطقة وحثوا على انسحاب القوات العسكرية السوفيتية في أفغانستان . هذا ولم يخل حتى العالم الشيوعي من أصوات تعترض على التصرفات السوفيتية . فعلاوة على الصين واليابان المصروفتين بمناوئتهما للاتحاد السوفييتي ، انتقدت كل من رومانيا ويوغوسلافيا التدخل السوفييتي في أفغانستان ، كما أعربت كوريا الشمالية عن قلقها بشأن هذا التدخل ورفضت قدما في مؤتمر للبرلمانيين من ١٢ دولة شيوعية عقيد في فبراير ١٩٨٠ تأييد قرار يعرب عن التضامن مع نظام بابرار كارمل . (٣)

وعلى الصعيد الشعبي ، أنشأت جامعة الشعوب الإسلامية والعربية مكتباً لشؤون أفغانستان وعقدت اجتماعاً استثنائياً في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الأفغاني حضره قادة الجهاد الأفغاني الذين حضروا إلى القاهرة بدعوة من أمين عام الجامعة ، كما اتخذت جميعها التأسيسية عدة قرارات بشأن القضية الأفغانية تهدف إلى تأمين تضامن الشعوب العربية والإسلامية مع شعب أفغانستان المجاهد وتقديم المعون له في كفاحه ضد الاستعمار السوفييتي وتركيز الجهود للعمل على إدامة الغزو السوفييتي ~~في~~ أفغانستان في المحافل الدولية والإقليمية والوطنية والمنظمات المعنية بحفظ السلام وحقوق الإنسان .

(٣) وكالة الاتصال الدولي للولايات المتحدة الأمريكية ، المعزى العالمي لاحتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان (بدون تاريخ) ، ص ٥٥ .

كما اجتمعت محكمة الشعوب الدائمة في ستوكهولم في الفترة من ٣٠ مايو ١٩٨١ لبحث موضوع التدخل السوفييتي في أفغانستان ، وبعد أن استمعت إلى آراء وشهادات العديد من رجال القانون والعلماء والصحفيين العالميين أصدرت حكمها بأن وجود القوات السوفيتية في أفغانستان يخالف مبادئ القانون الدولي ، كما يعتبر عدوانا يحرمه ميثاق الأمم المتحدة وينطبق عليه تعريف الحرب العدوانية في قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ (ز . د) ورقم ٢٦٢٣ (د ٢٥) . كما أدانت المحكمة الاتحاد السوفييتي لانتهاكه حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره طبقا للبند الخاص من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . (٤)

وقد انعكس هذا الضغط والقلق العالميان في القرارات التي اتخذتها المنظمات الدولية بصدور القضية وفي الحلول والمبادرات التي تقدمت بها بعض الدول منفردة أو من طريق المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها . ومن الطبيعي أن تكون تلك القرارات والمبادرات نتيجة لتفاعل آراء الأطراف المعنية مع تطورات الموقف في أفغانستان والتغيرات الدولية التي حدثت منذ الغزو السوفييتي . لذا رأينا أن نتناول في الصفحات التالية تطورات القضية على الصعيد الدولي حسب الترتيب الزمني قبل أن نوجز مواقف الأطراف المعنية .

تطورات القضية الأفغانية في الفترة من يناير ١٩٨٠ حتى سبتمبر ١٩٨١

القضية أمام الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة :

انتهت جلسة مجلس الأمن السابق الإشارة إليها ، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الطارئة ، وبعد بحث الموضوع أصدرت بياناً يوم ١٤ / ١ / ١٩٨٠ بأغلبية ١٠٤ صوتاً ضد ١٨ وامتناع ١٨ عن التصويت قراراً أعربت فيه عن قلقها العميق للتطورات الأخيرة في أفغانستان ولتدقيق اللاجئين منها ،

وللتصعيد الخطير في الموقف المتوتر هناك ، والتنافس المتزايد الذي يعود بالضرر على مصالح الدول ، وخاصة دول عدم الانحياز .

ولقد أعربت الجمعية العامة عن أسفها الشديد للتدخل المسلح الأجنبي في أفغانستان وناشدت كافة الدول احترام السيادة والسلامة الإقليمية ، والاستقلال السياسي والوئع غير المنحاز لأفغانستان حتى يتمكن شعبها من تقرير شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي والسياسية والاجتماعية دون أي تدخل أو قسراً أو قمع من أي نوع كما ناشدت الجمعية في ذات القرار كافة الدول والمنظمات الدولية تقديم المساعدة للاجئين الأفغان بالتعاون مع المفوض العام للاجئين بالأمم المتحدة ، ودعت كافة الأطراف المعنية الى العمل من أجل تحقيق الظروف اللازمة لمودتهم طوعاً أو سراً . وأخيراً دعت الجمعية العامة مجلس الأمن للنظر في الطرق والوسائل التي يمكن أن تساعد في تنفيذ القرار . (٥)

وجدير بالذكر أن ٥٦ دولة من بين دول عدم الانحياز قد صوتت مع قرار الجمعية العامة مقابل ٩ أصوات ، كما تجدر الإشارة أيضا الى أنه بالرغم من أن القرار جاء خلوًا من أي ادانة أو شجب أو تنديد بالاتحاد السوفيتي أو الإشارة له بالاسم ، إلا أن ست دول عربية لم تصوت لصالح القرار رغم لهجته الهادئة . فقد كانت اليمن الديمقراطية من بين الدول التي عارضت القرار . وكانت كل من الجزائر وسوريا واليمن الشمالية من بين الدول التي امتنعت عن التصويت ، بينما تغيب كل من السودان وليبيا عن الاجتماع الذي جرى فيه التصويت على القرار .

المؤتمر الاسلامي يبحث القضية في دورة ثالثة :

عقد المؤتمر الاسلامي دورة ثالثة في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ يناير ١٩٨٠ في اسلام آباد اشتركت فيها ٣٦ دولة اسلامية لمناقشة قضيتي أفغانستان

(٥) ملحق ٢ - قرار الجمعية العامة ب . أ . ط - ١/٦

وأصدر بشأنها قراراً في ٢٩ يناير يحرب فيه عن قلق الدول الإسلامية لتدخل الاتحاد السوفييتي وحدوانه على الشعب الأفغاني ، ويدعو كافة الشعوب والحكومات الى مواصلة ادانة هذا المدوان بوصفه عدواناً على حقوق الانسان وانتهاكاً للحريات الشعوب لا يمكن تجاهله ، ويطالب بالانسحاب من أفغانستان ويقرر تعليق عضوية أفغانستان في منظمة المؤتمر الاسلامي ويدعو الدول الاعضاء الى قطع العلاقات الدبلوماسية معها حتى يتم الانسحاب الكامل للقوات السوفيتية من الاراض الأفغانية . كما أوصى المؤتمر جميع الدول والشعوب بتأييد الشعب الأفغاني والتضامن معه في نضاله العادل لحماية عقيدته واستقلاله الوطني ، ولاسترداد حقه في تقرير مصيره ، وبموازاة اللاجئين الأفغان وتأييد الدول المجاورة لأفغانستان ، وبالإضافة الى ذلك ، اقترح المؤتمر أن تعيد الدول الأعضاء النظر في الاشتراك في ديرة الألعاب الاولمبية في موسكو اذا لم يسحب السوفييت قواتهم من أفغانستان . (٦)

لجنة حقوق الانسان الدولية تدين تصرفات الاتحاد السوفييتي في أفغانستان :

كذلك بحثت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في اجتماعها السنوي قضية أفغانستان واتخذت بشأنها قراراً في ١٤ فبراير ١٩٨٠ يدين المدوان العسكري السوفييتي ويطالب بالانسحاب الفوري وفير الشروط لجميع الجنود السوفييت المرابطين فوق الاراض الأفغانية . وعلى الرغم من أن مندوب الاتحاد السوفييتي في اللجنة قد أعلن أن القرار غير قانوني وغير ملزم لدولته ،

(٦) ملحق ٣/ نص القرار الاجماعي الذي اتخذه المؤتمر في اسلام آباد - يناير

وأنه سوف يزيد من حدة التوتر في آسيا ، فقد صوت مع القرار ٢٧ من أعضاء اللجنة الـ ٣٤ بينما صوت ضده ٨ دول فقط وامتنع عن التصويت ست دول كانت الهند من بينها .

وقد دعا قرار لجنة حقوق الانسان الدول الاعضاء لمساعدة الثوار في كفاحهم ضد النظام القائم في كابل . (٧)

ووصفت يوغوسلافيا والهند اللتان امتنعتا عن التصويت القرار بأنه منحاز الى جانب واحد وأن من شأنه أن يشمل الخلاف بدلا من تقديم حل بناء له ، بينما أوضحت بريطانيا انها صوتت مع القرار لانه لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية يستخدم الاتحاد السوفيتي اعدادا كبيرة من الجنود لاحتلال بلد مجاور خارج القارة الأوروبية . (٨)

دول المجتمع الأوروبي تدعو التدخل السوفيتي وتقرح تحييد أفغانستان :

كانت دول المجتمع الأوروبي التسع قد ادانت في عدد من المناسبات الاحتلال السوفيتي لأفغانستان . فقد اكد وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة في ١٥ يناير ١٩٨٠ تصريحها ادانوا فيه التدخل السوفيتي في ذلك البلد المسلم ووصفوه بأنه " تدخل صارخ في الشؤون الداخلية لبلد غير منحاز ينتمي الى العالم الاسلامي . (٩) كما اتخذ البرلمان الأوروبي في ستراسبورج قرارا مماثلا في ١٦ يناير ١٩٨٠ . كذلك صدر بيان عن المجموعة الأوروبية ورابطة

(٧) ملحق / ٤ نص قرار لجنة حقوق الانسان .

(٨) *The Asian Recorder, 1980-1981* ص ١٥٤٠٧ .

(٩) ملحق / ٥ - تصريح وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبي بتاريخ ١٥ يناير

جنوب شرقى آسيا يوم ٨ مارس فى كوالا لامبور بشجب التدخّل السوفييتى فى أفغانستان ويدعو الى انسحاب كافة القوى الاجنبية من هذا البلد . (١٠)

الا أن المجموعة الأوروبية لم تقف عند حد الادانة ، بل حاولت ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة الخطيرة . ففي ١٦ فبراير ١٩٨٠ ، وافقت دول السوق الأوروبية المشتركة ابان اجتماع للتعاون الاقتصادى عقد فى روما على الاقتراح المقدم من لورد كارينجتون للحمل على جعل أفغانستان دولة محايدة خارج نطاق صراعات القوى العظمى .

وأشار لورد كارينجتون فى مؤتمر صحفى الى السوابق التاريخية لحياد أفغانستان ، إذ عقد فى القرن الماضى - بعد الحرب الافغانية - اتفاق بين روسيا وبريطانيا باعتبارها حاكمة للهند تعهد فيها الطرفان بعدم احتلال أفغانستان ، واستمر العمل بذلك الاتفاق حتى حصول الهند وباكستان على استقلالهما عام ١٩٤٧ .

ولقد أصدر وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة بياناً حول الموضوع اعربوا فيه عن عزمهم على مواجهة المشكلة بحزم أكثر من دى قبل ، والعمل على تنسيق مواقفهم مع مواقف حلفائهم وأصدائهم من الذين يهمهم الاستقرار فى المنطقة .

وكان من رأى المجموعة الاقتصادية الأوروبية أنه يمكن لمبادرتهم هذه أن تشكل حلاً بناءً للمشكلة يتفق مع قرار الجمعية العامة ويقلبه السوفييت بمسند أن

(١٠) ملحق / ٦ - مقتطفات من البيان المشترك للمجتمع الأوروبى ورابطة دول جنوب شرق آسيا حول قضايا سياسية - بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٠ .

وضح لهم انهم قد أخطأوا تقدير رن فعل العالم لتد خلعهم العسكري في أفغانستان كما يجوز أيضا على تأييد العالم الاسلامي ومجموعة دول عدم الانحياز . وطبيعى أن الأمل في قبول الاتحاد السوفييتي لهذا الاقتراح كان مبنيا على فرضية أن الأخير كان سوف يرى فيه مغربا له من مأزقه يتيح له الانسحاب بكرامة والظهور بمظهر الدولة العظمى التي اضطرت اضطرابا لاحتلال دولة صغيرة مجاورة لحماية امنها ضد " التهديدات الخارجية " .

اقتراح باكستان وضم قوات دولية لحفظ السلام في باكستان :

اقترحت باكستان وضع قوات دولية لحفظ السلام في باكستان ، فقد دعا محمد ضياء الحق ، رئيس باكستان في السابع من شهر مارس عام ١٩٨٠ فسعى خطاب ألقاه في مؤتمر معلى الى وضع قوات دولية تشترك فيها بعض الدول الاسلامية والدول غير المنحازة والأمم المتحدة ، وذلك لضمان عدم تدخل أى جهة كانت في شؤون أفغانستان الداخلية . وأعلن ضياء الحق عن اعتماد حكومته لدعوة لجنة دولية في أى وقت للتفتيش في معسكرات اللاجئين للتأكد من عدم صدق دعوى أن باكستان تدرب اللاجئين تدريبا عسكريا للحرب في أفغانستان .

وقبل ذلك كان أغا شاهي - وزير خارجية باكستان - قد صرح بأن بلاده على استعداد للاشتراك في أية عملية ثنائية أو دولية تستهدف الوصول الى ضمان الدولتين العظميين لاستقلال وحياد وعدم انحياز أفغانستان بعد انسحاب القوات السوفيتية .

حكومة كابول تقسّم شروطها لحل المشكلة :

بعد أن وضح مدى استنكار العالم للتدخل السوفييتي المسلح في أفغانستان في الشهور الأولى من الاحتلال ، دأب الاتحاد السوفييتي والنظام الصميلي في كابول على التظاهر بالوضعية في التوصل الى حل سلمي للمشكلة وان لم تفعل - منائياتهم في اغفاء - حقيقة نواياهم في الاستمرار في السيطرة على أفغانستان .

وفي ١٤ مايو ١٩٨٠ أصدرت حكومة كابول بإيعاز من الاتحاد السوفيتي بياناً بالأسس التي تقترحها لتطبيع العلاقات بين أفغانستان وكل من إيران وباكستان ، وهما الدولتان اللتان تتهمهما "حكومة كارمل بايوا" وتحرير "المتحردين" ضد الثورة الافغانية " . وقد صرحت حكومة كابول برنامجاً للحل السياسي يعتمد على ثمانية مبادئ أهمها إجراء مباحثات مع كل من الدولتين على حدة بهدف التوصل إلى اتفاقيات ثنائية للتعاون والصداقة مبنية على مبادئ حسن الجوار والتعهد بالامتناع عن أي نشاطات عسكرية أو عدائية من أراضي طرف على أراضي الطرف الآخر ، ودعوة الافغان المتواجدين في باكستان للعودة إلى بلادهم مع ضمان هرباتهم على أساس قرار الحق الصادر من الحكومة الافغانية في ١/١/١٩٨٠ ، وحث باكستان والدول المجاورة على تسهيل عودة هؤلاء اللاجئين . كما يتضمن الحل السلمي المقترح اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع أي تدخل في شئون أفغانستان الداخلية وتعهد دول عظمى مقبولة من كل من أفغانستان والدول الأخرى الاطراف في الاتفاقيات الثنائية المقترحة بضمان احترام الاتفاقيات المبرمة على أن يكون الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ضمن هذه الدول ، وعلى أن تتعهد الولايات المتحدة من جهتها بمنح أي نشاط معاد ضد أفغانستان بما في ذلك أي نشاط معاد من داخل أراضي أي طرف ثالث .

ويعلق البرنامج انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان على تحقيق المبادئ سالفة الذكر ، كما يتضمن النص على أن تكون منطقة المحيط الهندي منطقة سلام شالية من أي تحركات عسكرية أو سياسية من قبل "دول غريبة عن المنطقة" . أخيراً يؤكد البيان رفض مناقشة أية مسائل أو مصالح تخص أفغانستان أو اتخاذ أي إجراء أو قرار بشأنها في غياب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . (١١)

وقد رفضت باكستان - الحريضة على عدم الاعتراف بنظام كابول - اقتراح أفغانستان - عقد محادثات ثنائية مع نظام كارمل لحل المشكلة .

مناقشة القضية في الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامي في اسلام آباد :

كانت مشكلة أفغانستان من أهم بنود جدول أعمال الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامي الذي انعقد في اسلام آباد في الفترة من ١٧ الى ٢٢ مايو ١٩٨٠ . وكما حدث في الدورة الطارئة لمؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في يناير ١٩٨٠ برزت خلال المناقشات في هذه الدورة أربعة اتجاهات كان أحدها الاتجاه الذي تزعمته اليمن الديمقراطية ، والذي كان يصرح على عدم اجراء أية مناقشات بخصوص الموضوع ، بل ويرفض مجرد ادراج القضية في جدول أعمال المؤتمر على أساس أن في ذلك تدخلا خطيرا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وهي أفغانستان .

أما الاتجاه الثاني الذي تزعمته سوريا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية فكان يرفض توجيه أى ادانة أو شجب أو اتهام للاتحاد السوفيتي باعتباره الصديق الاوحد للعالم العربي ، والاكتفاء بالاعراب عن القلق للتدخل الأجنبي وللموقف الخطير في أفغانستان وللمماناة التي يلقاها اللاجئون الأفغان ، والعمل من أجل تشجيع الجهود الاقليمية والدولية التي تهدف الى الوصول الى تسوية سلمية لهذه المشكلة .

وكان الاتجاه الثالث ، والذي تزعمته السعودية ودول الخليج ، يدعو الى ضرورة التمدد بالمد وان السوفيتي وانته والاصرار على الانسحاب التام والفوري وغير المشروط للقوات السوفيتية المحتلة من أفغانستان والى تقديم كافة أنواع الدعم العسكري والمالي والسياسي الى المجاهدين الأفغان لتمكينهم من

مقاومة التدخل السوفييتي المسلح واختيار نظام الحكم الذي يريدونه دون تدخل أو قهر أجنبي .

أما الاتجاه الرابع فكان يتراوح بين التأييد الجزئي لأحد هذه الاتجاهات تارة ، وتجنب المناقشة تارة أخرى ، أو التضييق كلية عن الاجتماعات والتصويبات لسبب أو لآخر .

وفي يوم ٢٢ مايو ، انتهى المؤتمر أعماله وأكد ، في قراره الخاص بأفغانستان ما جاء في القرار الذي سبق أن اتفقوا في هذا الشأن في الجلسة الطارئة سألقة الذكر حول التدخل السوفييتي في أفغانستان ونتائجه . فالى جانب اعرابه عن قلقه لاستمرار الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان كرر المؤتمر المطالبة بالانسحاب الفوري التام غير المشروط للقوات السوفيتية .

وأكد المؤتمر في قراره أيضا على وجوب احترام حقوق الشعب الأفغاني غير القابلة للتصرف في تحديد نوع حكومته وفي اختيار النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الصالح له ، بميدا عن أن تدخل أجنبي أو ضغوط أجنبية ، ودعى الى توفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين الافغان الى ديارهم في أمان وشرف ، كما ناشد كافة الدول تقديم المون لتخفيف الام اللاجئين .

هذا ، وقد قرر المؤتمر تكوين لجنة ثلاثية من وزراء خارجية باكستان وايران وأمين عام منظمة المؤتمر الاسلامي لبحث الطرق والوسائل المناسبة ليجاد حل شامل لأزمة أفغانستان ، بما في ذلك عقد المشاورات اللازمة والدعوة لمؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة أو خارج إطارها لحل المشكلة . كما أعرب المؤتمر عن أمل الدول الاسلامية في أن تقوم الدول غير المنحازة بدور فعال من أجل تحقيق سلام شامل لمشكلة أفغانستان يتفق مع الشرار الحالي ، وذلك بغية تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم ، وتحقيقا لأهداف وأغراض حركة عدم الانحياز .

ولقد تميّز هذا القرار من القرار السابق اتخاذه في شهر يناير بخلوه من أى ادانة أو شجب أو تنديد صريح بالاتحاد السوفييتى ، ومن أى نصوص تتعلق باتخاذ اجراءات ضد الاتحاد السوفييتى أو النظام القائم فى كابول ، كما تميّز أيضا باتجاهه لتدويل المشكلة الافغانية باشتراك حركة عدم الانحياز والامم المتحدة فيها ، مع التركيز على أسلوب البحث عن حل سلمي للمشكلة .

وقد رد شاه محمد دوست وزير خارجية النظام الماركسى فى أفغانستان على القرار فى مؤتمر صحفى يوم ٢٧ مايو قال فيه ان القرارات التى اتخذت فى الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامى غير شرعية وغير ملزمة لبلاده ، ومن ثم رفضت حكومة كارمل اجراءات معاديات مع اللجنة الثلاثية . (١٢)

اجتماع قمة الهندية ومناورة أخرى للاتحاد السوفييتى :

فى أواخر شهر يونيه من العام الماضى اجتمع قادة الدول السبع الصغافية الكبرى فى الهندية وأصدروا بيانا يؤكدون فيه اصرارهم على عدم قبول الاحتلال السوفييتى المسلح لافغانستان فى الحاضر ولا فى المستقبل ، ان أنه يتنافى مع ارادة الشعب الافغانى ، كما يتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة والجهود الرامية الى تحقيق الوفاق الحقيقى ويهدد أمن المنطقة والعالم أجمع .

وأكدت المجموعة فى بيانها مساندتها لمبادرة المؤتمر الاسلامى ولكل الجهود الرامية لتحقيق استقلال وأمن دول المنطقة السياسى ، وتأيد هذا الكامل لالارام (١٣) التى أعلنتها التحالفية المنظمى لدول المالم فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة .

(١٢) المرجع السابق ص ١٥٥٦-١٥٥٦١ .

(١٣) المرجع السابق ص ١٥٦٥ .

وفي نفس الوقت، أعلنت وكالة تاس أن الاتحاد السوفييتي يعتزم سحب بعض قواته من أفغانستان ليثبت التزامه بالجهود لحل المشكلة .

ولقد أحدث هذا النبأ ردود فعل عديدة في الدوائر الدولية ، فبينما وصفته الهند بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح ، أعلنت اللجنة الدائمة للمؤتمر الإسلامي أن الانسحاب التام غير المشروط فقط يمكن أن يكون أساساً لإيجاد حل سلمي لمشكلة أفغانستان .

أما قيادات الدول السبع المجتمعة في البندقية فقد أعلنت ترحيبها بالانسحاب الجزئي من أفغانستان إذا كان سيؤدي إلى انسحاب تام ودائم من البلاد .

ولعل وصف الصين للضرر السوفييتي بأنه كان مجرد مناورة لتحويل أنظار العالم عن قمة البندقية كان أقرب إلى الحقيقة ، فقد أثبتت الأيام أن الاتحاد السوفييتي وحكومة كابول يعمدون إلى إصدار مثل هذه التصريحات التي توهم بالمرونة إبان أو قبيل انعقاد المؤتمرات الدولية أو الإقليمية التي يناقش فيها موضوع أفغانستان بهدف امتصاص الانتقادات المتوقعة لاستمرار الاحتلال السوفييتي لأفغانستان أو على الأقل للتخفيف من حدتها .

مناقشة القضية في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة :

عرضت القضية الأفغانية مرة أخرى على الجمعية العامة للأمم المتحدة فسي دورتها الخامسة والثلاثين ، وبعد مناقشات دامت ثلاثة أيام أصدرت الجمعية العامة في ٢٠ / ١١ / ١٩٨٠ قراراً مؤكداً لما جاء في قرار الجمعية العامة السابق بشأن الموضوع ، تعرب فيه عن أسفها الشديد للتدخل المسلح في أفغانستان وتطالب بالانسحاب القوات الأجنبية الفورية من أراضيها ، وتدعو مجلس الأمن للنظر

ففسى السبل والوسائل التي تساعد على تنفيذ ما جاء به القرار ، كما تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام في السعى للوصول الى حل للمشكلة ، وعن أملها في أن يستمر في تقديم المون في هذا الصدد بما في ذلك تعيين ممثل شخصي له للعمل على تحقيق التسوية السلمية المنشودة وتوفير الضمانات المناسبة لعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها ضد استقلال وسيادة الدول المجاورة وسلامة أراضيها على أساس ضمانات متبادلة ، والالتزام بعدم التدخل في شئون هذه البلاد الداخلية ، والمراعاة الكاملة لميثاق الأمم المتحدة . وفسى النهاية تقرر الجمعية العامة ان راج بند بعنوان " الموقف في أفغانستان " في مشروع جدول أعمال دورتها السادسة والثلاثين .

ويلاحظ من استمرار نتيجة التصويت على القرار الجديد أن الدول المعارضة الاثنيتين والمشرين ، قد ضمت سوريا بالإضافة الى اليمن الديمقراطية ، بينما كانت الجزائر ضمن الدول الاحدي عشرة المستنحة عن التصويت . (١٤)

كما يلاحظ أن القرار الجديد - شأنه في ذلك شأن القرار السابق - لم يستخدم أى عبارات ادانة أو تنديد بالحدوان السوفييتي . كذلك تجنب القرار ذكر اسم الاتحاد السوفييتي في ديباجته أو في أى فقرة من فقراته ، واهتم بإسراز الدور الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة للوصول الى تسوية سلمية للمشكلة الافغانية باعتبارها مشكلة يتعين حلها توفير ضمانات متبادلة مناسبة بين أفغانستان والدول المجاورة لها بعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها او التدخل في الشئون الداخلية فيما بينها .

القضية الافغانية في مؤتمر القمة الاسلامي الثالث :

كانت مشكلة أفغانستان من أبرز القضايا التي تعرض لها المؤتمر الذي انعقد في الطائف في الفترة من ٢٥ - ٢٩ يناير ١٩٨١ وحضره ممثلون عن ٣٨ دولة اسلامية .

وقد ورد ذكر المشكلة الافغانية في الوثيقتين اللتين صدرتا عن المؤتمر وهما بلاغ مكة المكرمة ، والبيان المتعلق لمؤتمر القمة الاسلامي الثالث . وكانت اللهجة التي تناولت مشكلة أفغانستان في هاتين الوثيقتين مخففة للغاية ، ولم تتضمن الفقرات السعنية بالمشكلة أية ادانة أو شجب أو تنديد بالاتحاد السوفيتي ، ان كان المسؤولين السوفييت قد وقفوا في اقناع وزير خارجية باكستان اغا شاهي قبيل انعقاد المؤتمر في أن يمتنع بدوره المؤتمرين بالتخفيف من حدة انتقاداتهم للاتحاد السوفيتي ، وقامت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بالضغط على المؤتمرين لتخفيف صياغة القرار الخاص بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، كما دافع ياسر عرفات بشدة عن وجهة النظر القائلة بعدم توجيه ادانة عنيفة للفرع السوفيتي في أفغانستان .

ولقد أعرب المؤتمر في بلاغ مكة من تصميمه على الاستمرار في دعم شمسب أفغانستان والتضامن معه في جهاده في سبيل حريته واستقلاله ، دون التدخل في أية تفاصيل حول هذا الدعم . كما أعرب المؤتمر عن قلقه ازاء الموقف الناجم عن التدخل الاجنبي المسلح دون ذكر اسم الاتحاد السوفيتي . وأكد البلاغ من جديد العزم على السعي لاجاد حل سياسي للأزمة على أساس الانسحاب القسري واحترام الاستقلال السياسي والوحدة التلوية والطابع غير المنحاز لأفغانستان والحقوق الثابتة للشعب الأفغاني من أجل تقرير مصيره .

وفى البيان الشتامى ، أعلن المؤتمر فى قراره الختامى بأفغانستان الذى صدر بتاريخ ٢٩ يناير عن قلقه الشديد لاستمرار التدخل الأجنبى المسلح فى أفغانستان ولأوضاع اللاجئين الأفغان ، ودعا الى انسحاب جميع القوات الأجنبية من أرض أفغانستان وتوفير المساعدات للاجئين ، وتحقيق الظروف المواتية لمودتهم الى بلادهم ، ومضاعفة الجهد لكى تظل أفغانستان دولة اسلامية مستقلة غير منحازة .

وأكد مؤتمر القمة الاسلامى الثالث فى قراره التزام منظمة المؤتمر الاسلامى بمواصلة السعى لحل قضية أفغانستان ، وأوصى اللجنة الوزارية المشكلة من الأمين العام للمنظمة ووزير خارجية ايران وباكستان والتى تم توسيعها بضم وزير خارجية غيتيا وتونس بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ومثله الختامى فى مساعيهما ليجاد حل عادل للوضع فى أفغانستان .

ويتضح مما تقدم أنه بالرغم من أن المؤتمر قد انعقد على أعلى مستوى وبمشاركة غالبية ملوك ورؤساء الدول الاسلامية فى اجتماعاته وقراراته ، فقد تراجع خطوات السى وراء عن موقفه السابق فى مؤتمر اسلام آباد ، اذ تجنب أية اشارة تضى الى الاتحاد السوفيتى أو توصيه بالمد وان ، واكتفى بأن أعرب عن قلقه للتدخل الأجنبى المسلح وبالمطالبة بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان دون ذكر اسم الاتحاد السوفيتى ، الا أن مؤتمر القمة الاسلامى الثالث قد تميز على مؤتمر اسلام آباد بسماحه للمجاهدين الأفغان بحضور المؤتمر لصرف القضية الأفغانية كوند أفغانى وليس كأعضاء فى وفد دولة أخرى ، كما كان الحال فى مؤتمر اسلام آباد . حيث حضر المجاهدون الأفغان كأعضاء فى الوفد الايرانى .

الاقتراح الفرنسي بمقعد مؤتمر دولي لبحث الوضع في أفغانستان :

أبان انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الثالث ، اقترح الرئيس الفرنسي جيمس كار دستان في مقابلة تليفزيونية يوم ٢٧ / ١ / ٨١ تناول فيها الأوضاع الدولية الراهنة ، عقد مؤتمر دولي لبحث مشكلة أفغانستان يضم الدول الخمس الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الى جانب ايران وباكستان والهند وبعض الدول الآسيوية الأخرى ، وأمر ب عن أطله في أن يسفر المؤتمر المقترح عن وضع حد للتدخل الاجنبي في شئون أفغانستان واعادتها الى وضعها غير المنحاز .

ولقد تفاوتت ردود الفعل التي لقيها الاقتراح . فأعلن وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيج ترحيبه بالاقتراح ، بينما لزم المسؤولون السوفييت الصمت ، وان قامت وكالة تاس بالرذ غير المباشر على الاقتراح بتأكيد ها لموقف موسكو المبدئي الذي يرفض أى حل للمشكلة الافغانية لا يقوم على المقترحات التي أعلنتها حكومة كابول في شهر مايو ١٩٨٠ .

وقد اعترضت باكستان في أول الأمر على الاقتراح الفرنسي على أساس أنه يتعارض مع دعوتها لحل المشكلة في نطاق الدول الاسلامية ، كما يشكل عائقا يحول دون تعيين ممثل خاص للاممين العام للأمم المتحدة ، ودون اجراء مباحثات بينها وبين ممثلين عن الحزب الحاكم في كابول تشترك فيها بعض الدول الأخرى بهدف تخفيف حدة التوتر على الحدود . ولكن باكستان عادت فاتخذت موقفا أكثر اعتدالا من الاقتراح الفرنسي ، إذ طلب الرئيس ضياء الحق من الصحف الباكستانية الاهتمام بالعناصر الايجابية فيه .

القضية في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز :

سيطرت المشكلة الافغانية على مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الأخير الذي انعقد في نيودلهي في الفترة من ٩ الى ١٣ فبراير ١٩٨١ منذ

اللحظة الأولى لاجتماعاته . وبينما ألححت باكستان في المطالبة بإدانة الفنزوي
السوفييتي وبانسحاب القوات المحتلة من الأراضي الأفغانية ، وعلقت التفاوض
مع النظام الماركسي في كابل على موافقة إيران على الاجتماع الثلاثي - وكانت
إيران قد رفضته - أعلنت الهند معارضتها لأي إشارة إلى السوفييت في أي قرار
يتخذ بصدد المشكلة بحجة الحرص على رأب الصدع الذي يهدد حركة عدم
الانحياز ، واقترحت أن يكتفى المؤتمر بالدعوة إلى التخفيف من حدة التوتر
في المنطقة والحمل على الوصول إلى تسوية سياسية للمشكلة .

وجدير بالذكر أن السيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند كانت قد تلقت
رسالة من بابر كاركامل يحرب فيها عن أمه في أن يرحب المؤتمر بالإقتراحات
كابل لحل مشكلة أفغانستان كما تلقت أيضا رسالة من الرئيس السوفييتي ليونيد
بريجنيف يزعم فيها أن موقف موسكو من المشكلات الدولية هو نفس الموقف الذي
تتخذه الدول النامية أو قريب منه .

وقد اشتركت حكومة كابل في هذا المؤتمر مما يعني شبه اعتراف به ، وتحدث
وزير خارجيتها شاه محمد دوست أمام المؤتمر محلنا رفض بلاده لوساطة أي دول
د خارج المنطقة أو أي منظمة دولية ، موضحا أن بلاده ترفض اضافة الطابع الدولي
على أي مباحثات تجري لحل المشكلة ، وتعرض على ابقائها محصورة بين بلاده
وبين الباكستانيين واليرانيين . إلا أنه قبل حضور ممثل أمين عام الأمم المتحدة
المباحثات الثنائية التي قد تجري مع كل من إيران وباكستان كمراقب فقط .
وكرر رفض حكومته لأن تكون هذه المباحثات ثلاثية .

وقد استطاعت الدول المشتركة في هذا المؤتمر التغلب على المراضة
القوية من الدول الموالية للاتحاد السوفييتي وعلى رأسها كوبا وفيتنام ، والتسى
اشترك معها فيها اليمن الديمقراطية وليبيا وسوريا ، واتخذ المؤتمر قرارا يدعو

الى تسوية المشكلة الافغانية تسوية سياسية عاجلة تقوم على أساس انسحاب القوات الاجنبية والحفاظ على الاستقلال السياسي لأفغانستان وعلى سيادتها وسلامة أراضيها ووضعها كدولة غير متحازة ، وتمكين شعبها من تقرير مصيره دون أي تدخل خارجي .

ولقد لفت الأنظار محاولة اليمن الديمقراطية في الساعات القليلة السابقة للتصويت على القرار الحصول على اعتراف صريح من حركة عدم الانحياز بنظام كامل وذلك باستخدام اسم أفغانستان الجديد وهو " جمهورية أفغانستان الديمقراطية " ، الا أن الوفود تنهت للهدف من وراء هذه المناورة ، وقامت بنشاط مكثف اسفر عن احباط المحاولة والعودة الى التسمية القديمة . ومن هنا يمكن اعتبار القرار الذي لم يضاف جديداً الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا ايجابيا من حيث تغلبه على التيار المؤيد للاتحاد السوفيتي و الذي كان يعمل جامداً على اضافة الشرعية على النظام القائم في كابول وقرار تدخّل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان .

مبادرة دول المجتمع الأوربي لحل المشكلة :

في ٣٠ يونيو ١٩٨١ اصدر المجتمع الاقتصادي الاوربي بيانا يدعو فيه الى عقد مؤتمر دولي لاجراء حل سياسي لمشكلة أفغانستان ، واكد لـ سور كارتجتون وزير الخارجية البريطانية ورئيس مجلس وزراء المجتمع الاوربي في مؤتمر صحفي عقده يوم ٦ يولييه عزمه على الذهاب الى موسكو للتحدث مع وزير خارجيته الاتحاد السوفيتي بخصوص هذه المبادرة .

والمعروف أن لورد كارنجتون هو صاحب اقتراح المجتمع الأوروبي
وكان قد عرضه على زملائه اياهن الاعداد للقاء المجموعة في لوكسمبورج وقوسيل
بحماس شديد . كما قام كلود شيسون وزير خارجية فرنسا بتنقيحه قبل قيام
السفير البريطاني في موسكو بتقديمه رسميا الى حكومة الاتحاد السوفيتي .

وكان لورد كارنجتون قد حصل مسبقا على مساعدة الحكومة الباكستانية
للمشروع ، بل ان الحكومة الباكستانية عرضت أن يعقد المؤتمر المقترح في
اسلام آباد .

وقد قوبلت المبادرة الأوروبية بارتياح كبير في أنحاء العالم الحر وسط
شعور بأنه من الممكن التوصل على أساسه الى حل للمشكلة يكون مقبولا من
الأطراف المعنية ، وكان وراء هذا التفاؤل ما بدا من رغبة الاتحاد السوفيتي
في الانسحاب ، الأمر الذي عزاه المراقبون السياسيون في الغرب الى الصعوبات
التي تواجهها القوات السوفيتية من جراء المقاومة الأفغانية العنيفة ، ومن تهرم
الجنود السوفيت المتزايد بحرب تنذر بأن تكون " فيتنام " الاتحاد السوفيتي
بالإضافة الى ادراك المسؤولين السوفيتي لعقيدة أن احتلالهم لأفغانستان قد
أدى الى تجميد العلاقات بين الشرق والغرب والى انخفاض شعبية الاتحاد
السوفيتي بين دول العالم الثالث والعالم الاسلامي بنوع خاص ، وفقدانه لكثير
من الأصدقاء على كلا الصعيدين .

وبالفصل كانت قد صدرت بعض تلميحات من موسكو قبل اعلان المبادرة
الأوروبية تشير الى أن الروس لن يعارضوا بالضرورة محاولة جديدة لاخراجهم
من المأزق الذي وقعوا فيه ، والذي أثبتت الأيام أنه أتعف ما كانوا يتوقعون بل
ان مستر بيرجينييف كان قد صرح - على حد قول لورد كارنجتون - أن فكرة عقد
مؤتمر دولي حول أفغانستان فكرة مقبولة .

وبالرغم من ان المحاولات السابقة لمقد مؤتمر دولى حول أفغانستان كانت قد باءت كلفها بالفشل ، الا أن تلك المؤتمرات شجعت لورد كارينجتون على القيام بتخطيط الجليد والذي هاب الى موسكو فيكون بذلك أول سياسى بريطانى كبير يزور الاتحاد السوفييتى بعد غزو القوات السوفيتية لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ .

وكان الهدف من وراء الزيارة هو اغراء الاتحاد السوفييتى على الدخول فى مفاوضات لانهاء احتلال أفغانستان . ولقد سافر رئيس مجلس وزراء المجتمع الأوروبى الى موسكو فى نهاية الاسبوع الاول من شهر يوليه لعرض المبادأة باسم المجتمع على المسئولين السوفيت . وقد حرص لورد كارينجتون أن يعلن قبل سفره أن الاقتراح الأوروبى يتمتع بمساندة الادارة الأمريكية الجديدة وحرصاً معظم دول العالم الثالث الذين يهمهم وضع حد للحرب فى أفغانستان وتمكين هذا البلد من العودة الى وضعه غير المنحاز ، كما حرص عند تقديمه المشروع الى مستر اندريه جروميكو على تبيان أن الاقتراح قد أعذ فى الاعتبار وجهات نظر الاتحاد السوفييتى وأنه يمثل محاولة جادة لحل مشكلة خطيرة .

وتتلخص المبادأة الأوروبية فى الدعوة الى مؤتمر دولى يحقده على مرحلتين تتم كل منهما الأخرى ، وذلك لمبحث قضية أفغانستان من جميع جوانبها بهدف الحصول على موافقة الاتحاد السوفييتى على سحب قواته تدريجياً من أفغانستان كجزء من اتفاقية دولية لتأمين حدود هذا البلد وسياجه واعادته الى صف الدول غير المنحازة .

وينص بيان المجتمع الأوروبى على أن يدعى الى المؤتمر فى المرحلة الاولى كل من الدول الخمس الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن الى جانب كل من باكستان والهند وايران وسكتيرى الامم المتحدة والمؤتمر الاسلامى أو ممثلين

عنهما - وفي هذه المرحلة الاولى يناقش موضوع انسحاب القوات السوفيتية وموضوع التهديدات الخارجية لأفغانستان . وقد اعتبرت مناقشة هذه النقطة الاخيرة في المرحلة الاولى للمشروع نوعا من التنازل للاتحاد السوفيتي الذي طالما ادعى أن وجوده في أفغانستان إنما هو لمواجهة الخطر الخارجي الذي تتعرض له البلاد من جراء دعم قوى أجنبية " للمتمردين " على الحكومة الشرعية للبلاد ، وان كان ما قصد به المجتمع الأوروسي في الواقع هو مناقشة التدخل الاجنبي أيا كان مصدره .

اما المرحلة الثانية فهي أكثر تعقيدا ، ان تتعلق بالتنظيم السياسي الداخلي لأفغانستان ، وتتطلب اشراك ممثلين من الحزب الحاكم في كابول وممثلين عن المجاهدين الافغان في المبادرات مع المشتركين في المرحلة الاولى .

وأعرب المجتمع في نهاية بيانه المذكور عن استعداده لتقديم مقترحات أخرى في وقت لاحق تتناول تفاصيل الاعداد للمؤتمر ، كما أعرب عن اعتقاده الراسخ أن اقتراحه يحتمل خطوة بناءة لحل المشكلة ، مهييا بالمجتمع الدولي أن يسانده في سبيل تخفيف هذا التوتر الدولي وانهاء معاناة البشر .

موقف الاتحاد السوفيتي من المبادرة :

ولقد ترقب العالم موقف السوفييت من الاقتراح باهتمام بالغ ، ان كان من المعروف أن الرئيس بريجنيف كان قد رفض في يناير الماضي اقتراح اغا شاهين وزير خارجية باكستان دعوة سكرتير عام الامم المتحدة لاجراء مباحثات تحت اشرافه بين باكستان وايران والهند والنظام الحاكم في كابول ، وأصر على أن تكون المباحثات ثنائية ومباشرة مع كل من باكستان وايران ، وعلى أن يسبق انسحاب

القوات السوفيتية من أفغانستان اعتراف رسمي بحكومة بابر كاكازي ، فلو ان الروس اصرروا على هذا الشرط الأخير لسقط المشروع من أساسه ان من الصعب التوفيق بين طلب الاتحاد السوفيتي أن يكون له حكومة " صديقة " في أفغانستان مع طلب الغرب في أن تكون الحكومة في هذا البلد غير خاضعة لأي تدخّل أجنبي .

ومن المسلم به أن الاتحاد السوفيتي يفضل أن يجد حلاً للمشكلة يستبعد الغرب ، ويجمع بين باكستان والهند وإيران في اتفاقية أمن اقليمية تحت رعايته . ولكن بعض المعلقين ظنوا أن الصعوبات التي يواجهها الاتحاد السوفيتي في أفغانستان وبولندا قد تجعله يحجم عن رفض المشروع كلية ويتمشى معه ، ولو الى حد ما لمتيح لنفسه فرصة استمالة باكستان نحو اتخاذ موقف أقل تشدداً حياله ، مما قد يمهّد الطريق الى تنفيذ ما يرجوه من الوصول الى حل اقليمي في حالة فشل المساعي الغربية لتحقيق الحق الموسع .

ولقد كان من حسن الحظ أنه لم يحدث أي خلاف بين الدول الغربية ودول العالم الثالث المعنية - الأمر الذي قوّت على الاتحاد السوفيتي فرصة استغلال الصراع لصالحه باحداث صدح في صفوف المعارضة الدولية القويّة للاحتلال السوفيتي التي استمرت منذ ديسمبر ١٩٧٩ . حياّل هذا الوضع ، لم يجد الاتحاد السوفيتي ما يفعله سوى محاولة اظهار محادثات جروميكو - كارينجتون على أنها محادثات ثنائية ، متجاهلاً وضع لورد كارينجتون كرئيس وزراء مجلس المجتمع الأوروبي والمتحدث باسمه . ولقد حرصت الدوائر الرسمية السوفيتية على الفصل في الصحف ووسائل الاعلام بين محادثات جروميكو - كارينجتون حول المسائل الدولية الأخرى والمبادرة الأوروبية الخاصة بأفغانستان .

وقت اعتسّر المعلقون السياسيون هذا التصرف اجراءً دفاعياً يبين حرص السلطات السوفيتية على أن لا يشعر رجل الشارع الروسى أن لورد كارينجتون أتى الى موسكو باقتراح يضع حداً للحرب بغيضة الى نفسه تودى بحياة العديد من المواطنين الروس والأفغان ويضيق بهما الشعب الروسى .

ولكن بالرغم من انتقاد جروميكو للمشروع الاوروبى وخاصة لعدم اشراك حكومة كابول فى مرحلته الأولى ، ووصفه له باللاواقعية ، وبالرغم من أن وكالة تاس كتبت أن عدم قبول المشروع يحترق رفضاً له وأن جروميكو لم يفصح عما اذا كانت موسكو سوف تتدارس المشروع ، الا أنه لم يرفضه صراحة فى الجلسة الأولى للمباحثات التى تركزت حول موضوع أفغانستان ، وأعرب فى نهاية المباحثات عن نية " الاستمرار فى الحوار " وعن أمله فى لقاء لورد كارينجتون مرة أخرى ابان انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر سبتمبر ١٩٨١ . هذا ولم يأت أى ذكر لأفغانستان فى البيان الرسمى المقتضب الذى أذيع عقب انتهاء المحادثات ، والذى أشار فقط الى أنه تمت مناقشة عدد من المسائل الدولية التى تهم الطرفين ، كما لم ينس جروميكو أن يكرر موقف الاتحاد السوفيتى المعروف أنه لا انسحاب قبل توقف " التدخلات الخارجية " ، ويعنى بذلك انتهاء أى مقاومة لحكومة كابول .

ولقد فسر بعض المعلقين موقف وزير الخارجية السوفيتية على أنه محاولة ذكية لترك الباب موارباً للحصول على مزيد من التنازلات وحتى يتمكن الاتحاد السوفيتى من استعمال هذا الباب للدخول من المأزق الذى وجد نفسه فيه اذا لم يجد مخرجاً آخر ، خصوصاً وأن النظام الشمولى الدكتاتورى القائم فى الاتحاد السوفيتى حيث لا يوضع القادة لأى ضغوط داخلية تجبرهم على الاسراع فى معالجة المسائل الخارجية التى تهم الشعب ، يتيح لهؤلاء القادة التروى فى اتخاذ القرار وكسب الوقت . (١٥)

واعتمادا على استقراءهم للصعوبات التي يلاقونها في الاتحاد السوفييتي في الوقت الحاضر على الصعيد الدولي بسبب الادانة شبه العالمية لاحتلاله لأفغانستان وشراسة مقاومة المجاهدين لهذا الاحتلال ، بالإضافة الى الموقف الحرج في أوروبا الشرقية ، بالغ دولا المعلقون في التفاؤل فتنبهوا بأن الاتحاد السوفييتي لن يكون أمامه إلا التراجع مع محاولة إيجاد مصادلة تحفظ له كرامته .

الا أنه في الخامس من شهر أغسطس ، أي بعد ما يقرب من شهر تقريبا من عرض المشروع على المسؤولين السوفييت نشرت صحيفة برافدا السوفيتية مقالا باسم اليكس ميتروف يرفض فيه الاقتراح الأوربي رفضا حاسما وقد رأى المراقبون السياسيون في المقال تحميرا من وجهة نظر السلطات العليا في الاتحاد السوفييتي إذ المعروف في الاوساط الدولية أن اليكس ميتروف يمبر دائما عن وجهة نظر هذه السلطات .

وقد بين المقال أن موسكو لا يمكنها أن تقبل اقتراح المجتمع الأوربي بمقعد مؤتمرد على حول أفغانستان في ضيعة حكومة كابول ، كما لا يمكنها سحب قواتها من أفغانستان الا على أساس المقترحات التي قدمتها حكومة كابول في مايو ١٩٨٠ ، وهي المقترحات التي تنطلق من ضرورة اشراك تلك الحكومة في أية مباحثات تجري لايجاد تسوية للمشكلة ، مما يعني بالطبع الاعتراف الرسمي بالنظام العميل . كما انتقد المقال الاقتراح لعدم تقديمه ضمانات لاعتبار القائمين بالحكم في كابول الممثلين الشرعيين لشعب أفغانستان . وأخيرا اتهم كاتيب المقال الولايات المتحدة والغرب بأنهم لا يرغبون في استقرار المنطقة على العكس يسمون الى اثاره القلاقل في جنوب شرقي آسيا بدليل ان الولايات المتحدة تنفق ما يزيد عن مائة مليون دولار لتدريب المجاهدين . (١٦)

وفى منتصف أغسطس ، كشفت وزارة الخارجية الأمريكية أنها كانت قد تقدمت بمعدة عروض دبلوماسية سرية الى السوفييت لحثهم على البحث عن طريق للخروج من أفغانستان من بينها صفقة جديدة للمبادرة الأوروبية ، موضحة أن الغرب مدرك تماما لحساسية الاتحاد السوفييتى تجاه المنطقة ولكن جميع تلك المحاولات قهرلت بالصمت المطبق . (١٧)

الاتحاد السوفييتى يضغط على باكستان لقبول مقترحات جديدة لحكومة كابول :

بعد أن رفض الاتحاد السوفييتى اجراء أى محادثات حول أفغانستان مع أى طرف فى مثل وزنه ، اخذ يضغط على باكستان لتبدأ معه حوارا حول الموضوع .

ولقد اتخذ هذا الضغط عدة صور منها السناورات الدبلوماسية والاغراء بالتزويد بالسلاح والمعونة الاقتصادية والضغوط العسكرية .

فى الاسبوع الاخير من شهر أغسطس زار اسلام آباد نيكولاى فيريوفين نائب وزير الخارجية السوفييتى لاجراء محادثات مع وزير خارجية باكستان أغاشافى . وقد كان الغرض المعلن للزيارة هو مناقشة مسائل تهيم الطرفين وان اجمع المعلقون على أن الهدف الاساسى من الزيارة كان اقناع باكستان بتعديل موقفها بخصوص التفاوض مع حكومة أفغانستان .

ويبدو أن مبعوث سكرتير عام الامم المتحدة مستر بيريز دى كويلار ، كان قد غالى فى تصوير نتائج المباحثات التى أجراها مع الاطراف المعنية ، مما أعطى السوفييت انطباعا أن تكون باكستان قد عدلت عن موقفها الرافض لاجراء مباحثات

مباشرة مع حكومة كابول . حتى لا يؤخذ ذلك على أنه اعتراضا بها . وللتأثير على باكستان اغتار الاتحاد السوفيتي أن تعلن كابول مقترحاتها الجديدة عشية زيارة فيريوسن لاسلام آباد ، إذ أذاع راديو كابول تلك المقترحات مساء يوم ٢٤ أغسطس .

وكان أهم ما في هذه المقترحات أن حكومة كابول قد اسقطت شرطها السابق في أن تكون المباحثات التي تجريها مع كل من إيران وباكستان ثنائية ، أي مع كل منهما على حدة . وأعلنت كابول استعدادها للاشتراك في محادثات ثلاثية مع الدولتين حول شروط انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، كما أعلنت أنها لا تمترض على قيام دول أخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بإجراء محادثات في نفس الوقت حول موضوع الضمانات الدولية للاتفاقيات التي تسفر عنها المفاوضات ، وإن أوضحت أن التخطيط والترتيب لهذه الضمانات الدولية ، وأية مفاوضات بشأن أية مسألة تهم أفغانستان لا بد أن تكون باشتراك حكومة كابول . كذلك أعلنت حكومة بابرار كارمل رفضها لتعرض المحادثات سواء كانت ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأطراف للنظام الداخلي لأفغانستان الذي تعتبره تلك الحكومة أمرا يهم الشعب الأفغاني وحده . (١٨)

وقد توقع المراقبون السياسيون أن تهدى باكستان بعض المرونة نظرا لما تهديه الآن من اقتناع بضرورة إجراء حوار سياسي مع الاتحاد السوفيتي حول الموضوع .

وتكهن بعض الصحفيين أن يكون فيريوسن قد حاول اغراء باكستان بتزويدها بما تحتاج من معونة عسكرية ، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت حتى

(١٨) صحيفة الجارديان ، عدد ٢٦ أغسطس ١٩٨١ .

ذلك الوقت ترفض الاسراع في تسليم باكستان طائرات ف - ١٦ المتفق على تسليمها لها . (١٩) ولكن ايا كانت الافراات المقدمة ظلت باكستان بعد ثلاثة أيام من المباحثات على موقفها من عدم قبول اجراء مفاوضات مع يابراك كارمل وان أبدت رغبتها في الدخول في مباحثات مع الاتحاد السوفييتي حول انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان . وهكذا لم تسفر المحادثات عن شيء ملموس وان وصفت بأنها كانت ودية ولوحظ أن فيريويين كان يتحدث بحذر ، ويركز على رغبة موسكو في توطيد علاقتها مع باكستان بدلا من التهديد بالتواقب غير السارة لباكستان اذا لم تتوقف عن مساعدة الثوار الأفغان كما كان البعض يتوقع .

موسكو تعلن استبعادها لسحب قواتها من أفغانستان :

في ٣٠ أغسطس الماضي ، قامت موسكو بمحاولة أخرى للتظاهر بالمرونة والرغبة في ايجاد حل للمشكلة ، فاعلنت عن استبعادها لسحب قواتها من أفغانستان ، اذا قبلت باكستان وايران العرض الاخير الذي تقدمت به أفغانستان والذي يتضمن المطالبة بوضع حد للتدخل الاجنبي في شئونها الداخلية . وفي هذا الصدد ، قالت وكالة تاس التي نشرت المقترحات السوفيتية الجديدة انه اذا امتنع التدخل يكون السبب الذي دعا أفغانستان لطلب الصون مسسب الاتحاد السوفييتي قد زال وتنتهي بذلك الأزمة التي سببتها الامبريالية :

ومن ناحية أخرى حرص شاه محمد دوست وزير خارجية حكومة كاهول على المرور بالهند عند عودته من اثيوبيا يوم ٧ سبتمبر ليشرح للسيدة أنديرا غاندي مقترحات بلاده بشأن عقد مباحثات ثلاثية بين أفغانستان وايران وباكستان حول ايجاد تسوية للمشكلة الافغانية وانسحاب القوات السوفيتية ، وذلك قبل أن تغادر

اند يرا غاندى بلاد ها لحضور قمة دول الكومونولث وأعرب دوست عند وصوله المسمى
نيودلهى عن أمله فى أن تتمكن رئيسة وزراء الهند/ اقناع باكستان وايران باتخاذ
موقف ايجابى حيال تلك المقترحات . وقال أن موقف بلاده من بالنسبة للمسائل
الاجرائية . (٢٠)

وتجدر الاشارة الى أن نعمة الاعتدال والمرونة التى تتبعها حكومتنا
أفغانستان والاتحاد السوفيتى واكبت قرب انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة .
ويعكس ذلك فى الواقع حرص الدولتين على التخفيف من حدة الانتقادات الدولية
للاحتلال السوفيتى لأفغانستان ، خاصة وأن جدول أعمال الجمعية الخامسة
يتضمن اداة التدخل السوفيتى فى أفغانستان للمرة الثالثة . ولعلنا نذكر
أن كل مقترحات كابل وموسكو السابقة كانت تسبق أو تواكب انعقاد المحافل
الدولية التى تعقد لبحث قضية أفغانستان الا أنه فى هذه المرة طعنت
المناورات السياسية السوفيتية مضغوط عسكرية على باكستان لحملها على تغيير
موقفها . فقد عبرت قوات أفغانية الحدود الباكستانية عدة مرات فى شهر سبتمبر
بحجة مطاردة الثوار وأغارت الطائرات الافغانية على مواقع داخل باكستان .

موقف باكستان من مقترحات موسكو وكابل :

لم يتوقع أحد أن تغير باكستان موقفها بخصوص عدم اجراء أى مباحثات
مباشرة مع حكومة بابرار كارمل . فقد كانت اسلام آباد قد أعلنت بوضوح فسفى
مناسبات متعددة التزامها بقرارات مؤتمر اسلام آباد ووقوفها وراء ما اعلنته اللجنة
الثلاثية من استمداها لمقابلة ممثلين عن حزب الشعب الديمقراطى الحاكم فى
أفغانستان فى أى دولة معايدة ، كما اعلنت اصرارها على أن أى اتصال مع

النظام الماركسي في كابل لن يتم الا طبقا لما جاء في قرارات المؤتمر بشأن عدم الاعتراف بهذا النظام الا بعد انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان . ولكن لا شك ان موقف باكستان الدقيق والضيوط السوفيتية التي تتعرض لها ، والصعب الاقتصادي الذي تتحمله نتيجة لوجود الملايين من اللاجئين الافغان على أرضها وما يسببه هذا الوجود من اثاره حساسية السوفييت تجاهها ، كل ذلك يدعو الى الاعتقاد أن باكستان قد تكون أكثر استمداا اليوم لقبول حل وسط يقبله الاتحاد السوفيتي ولا يضر بمركزها كعضو في المؤتمر الاسلامي ومجموعة دول عدم الانحياز . فطلى الرغم من أن الصحف كانت قد نشرت أن كلا من ايران وباكستان قد رفضت مرة أخرى اجراء مباحثات مباشرة مع حكومة كابل عقب تقديمها لمقترحاتها الاخيرة ، محادثات باكستان فأعلنت في أوائل سبتمبر انها ما زالت تدرس هذه المقترحات وأن اعربت عن اعتقادها ان التقدم الحقيقي في المحادثات يأتي عندما تدخل أفغانستان في مفاوضات حول مشكلة اللاجئين . وترى باكستان في ذلك التدخل الحقيقي لاي محادثات شاملة ، وتصرب عن اعتقادها أن اي مفاوضات تبدأ بالتركيز على المسائل الثانوية لن تلبث أن تواجه السؤال الاساسي وهو لماذا ترك هؤلاء اللاجئين ديارهم ، ومن ثم موضوع التدخل السوفيتي نفسه ومناقشة وجوب انسحاب قوات الاحتلال .

وقد صرح الرئيس ضياء الحق في مؤتمر صحفي عقده في كويتا بباكستان في ٢٣ سبتمبر انه مستعد لاجراء محادثات مع أفغانستان تحت رعاية الامم المتحدة . ولكنه أكد في نفس الوقت اعتقاده ان مفتاح الحل السياسي للارزمة في يد الاتحاد السوفيتي ، وأعرب عن أمله في أن يعقد مؤتمر دولي حول الموضوع في أقرب فرصة . (٢١)

الموقف بعد موالى حاميين من الاحتلال

رأينا كيف قوبل احتلال القوات السوفيتية لأفغانستان منذ البدايات باستنكار بالغ من قبل المجتمع الدولي بأسره باستثناء بعض الدول الموالية للاتحاد السوفيتي أو التي تربطها به مصالح معينة . وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد عجز عن إدانة الاحتلال ، بادرت بعض الدول باتخاذ إجراءات اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي وحكومة أفغانستان .

وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة التدخل العسكري في أفغانستان مرتين وطالبت بانسحاب القوات المحتلة الفوري غير المشروط والالتزام ببادئ الأمم المتحدة بشأن عدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية ، وإن حالت الاعتبارات السياسية دون إدانة الاتحاد السوفيتي بالذات كما ادرجت الجمعية العامة الموضوع في جدول أعمال دورتها السادسة والثلاثين المنعقدة حالياً . ويقوم السكرتير العام للأمم المتحدة ومعاونوه بتكليف من الجمعية العامة بالاتصال بالأطراف المعنية لإيجاد حل سلمي للمشكلة .

كما أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أيضاً التدخل العسكري في أفغانستان وطالبت الدول الأعضاء بمساعدة الثوار في كفاحهم في سبيل استقلال بلادهم وتقرير مصيرهم .

وخارج نطاق الأمم المتحدة ، لعبت منظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية دوراً هاماً في بلورة الإدانة العالمية لاحتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان وفي السعي لإيجاد حل لمشكلتها والمودة بها السبيل وضعها السابق كدولة مستقلة غير منحازة .

ومن الطبيعي أن يأتي اهتمام المؤتمر الاسلامي بمصير أفغانستان في المقام الأول ،
للكونها عنوا بالمنظمة فحسب ، بل لان ما يحدث في هذا البلد وثيق الصلة بمستقبل
دولتين اسلاميتين مجاورتين هامتين ، هما باكستان وايران علاوة على أن أفغانستان
تنتمي الى مجموعة دول عدم الانحياز التي تشكل الدول الاسلامية ما يقرب من نصف
أعضائها . الا أن الانقسام داخل المؤتمر حول ما يجب أن يكون موقفه من الاتحاد
السوفييتي قد أضعف قرارات المؤتمر وحال دون الاستمرار في ادانة التدخل السوفييتي .
ولكن بالرغم من معارضة الدول الموالية للاتحاد السوفييتي أو الحريضة على علاقاتها
الواقعية أو المحتملة معه ، فقد نجح المؤتمر في الدعوة الى تدويل المشكلة ونادي
بم عقد مؤتمر دولي لايجاد حل لها . كما نجح في جعل مجموعة عدم الانحياز تتبنى
القضية . ولاشك أن ثقل الدول الاسلامية داخل مجموعة عدم الانحياز كان له الفضل
في الحيلولة دون اعتراف مؤتمر وزراء خارجيتها الاخير بالنظام القائم في أفغانستان .
الا أن الانقسامات داخل هذه المجموعة أينما ينعقد من قد رتها على التحرك لصالح
القضية .

أما المجموعة الأوروبية فتدين الاحتلال السوفييتي ادانة صريحة ولكن قريبها
من الاتحاد السوفييتي وحرصها على الابقاء على سياسة الوفاق للحفاظ على سلامة
أوروبا وعلى المصالح النامية بين عدد من أعضائها والاتحاد السوفييتي يجعلها
حريضة على أن لا تثير عدائه ، فهي لذلك تتحرك بحذر وتصر على حلول وسط تأمل أن
تكون مقبولة من السوفييت وتحوز على تأييد دول العالم الاسلامي في نفس الوقت .

أما البلاد المجاورة لأفغانستان فتحكم تصرفاتها حيال الاتحاد السوفييتي
اعتبارات سياسية واستراتيجية ، أو اقتماضية في بعض الحالات تمنعها من اتخاذ
خطوات ايجابية ضد احتلال قواته لأفغانستان رغم تعاطف شعوبها مع الشعب
الأفغاني .

فإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة ، وهي القوة الثائرة على التمسك بالاتحاد السوفييتي ، نجد أنها تحرص في الوقت الحاضر على تجنب الدخول في حرب تقليدية ضد الاتحاد السوفييتي . كما أنها لا ترعى في احتلاله لأفغانستان ما يهدد مصالحها بدرجة تستوجب المواجهة النووية معه .

والخلاصة أن الواقع يفرض عليها الاعتراف بأن اعتبارات موازين القوى الدولية وتشابك مصالح دول العالم الثالث والدول العربية والإسلامية على وجه الخصوص مع الدولتين العظميين ، والانقسام داخل العالم العربي ، وانحطاب حركة عدم الانحياز تحول دون اتخاذ خطوات رادعة أو حتى فعالة ضد احتلال القوى الاحادية لهذا البلد المسلم . ويمكن القول أن الأمل في تحقيق أي نجاح ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان يعتمد أساسا على التفسير الذي لابد أن تحدثه المقاومة الأفغانية الصاعدة في موقف المد والمحتل وأعوانه ، وفي التطورات الدولية في أماكن أخرى من العالم ، مما سوف يضطر الاتحاد السوفييتي إلى سحب قواته من أفغانستان .

احتمالات تسوية أزمة أفغانستان

بعد أن استعرضنا في الصفحات السابقة تطورات القضية الأفغانية في الشهور الاحدى والعشرين الماضية ، ومناقشتها في المحافل الدولية والمقترحات التي طرحت لحلها ، نختم هذه الدراسة بنظرة إلى احتمالات تسوية المشكلة في ضوء التفسيرات الدولية وظروف الأطراف المعنية ومما لحها .

ومن الضروري عند الحديث عن احتمالات تسوية الازمة الافغانية أن نأخذ في الاعتبار دور العمليات العسكرية المتتمة عدة بين قوات المجاهدين الأفغان من جانب وقوات حكومة كابول المدعومة بالجيش والعتاد السوفييتي من جانب آخر وأثر ذلك في الوصول الى التسوية المحتملة . وفي نفس الوقت ، لا يجب أن نبالغ في تقدير هذا الدور فنتجاهل أو ننسى العوامل الأخرى التي تؤثر على احتمالات هذه التسوية ، مثل مواقف الدول المجاورة لأفغانستان وظروفها والحدود التي تفرضها هذه الظروف على سير العمليات العسكرية المذكورة ، ثم صراعات الدول العالمى وتداعيلها مع مصالح دول المنطقة ، وما تفرضه هي الأخرى من حدود على إمكانية التوصل الى تسوية مرغوبة للازمة .

وما لا شك فيه أن المقاومة الافغانية الشجاعة ثاب لها أثر كبير في التفسير النوعي الذي طرأ على موقف حكومة كابول والاتحاد السوفييتي ، والذي لا حصر له المراقبون في الفترة الأخيرة .

وقد كان من الممكن أن يكون هذا الدور محاسما في الصراع لو أن المجاهدين توفر لهم الدعم العسكري والديبلوماسي والسياسي اللازم من الدول المجاورة خاصة ، ودول العالم الحر عامة ، وخموسا لو استتاعوا أن يتغلبوا على خلافاتهم النظرية ويوجدوا صفوفهم . ولكن اعتبارات سياسية واستراتيجية قد حالت دون تحقيق الشرط الأول ، كما تحول الصراعات القبلية والتناقضات الفكرية بين منظمات المجاهدين الست الرئيسية دون تحقيق الشرط الثاني .

والواقع أن المجاهدين الأفغان يكادون يواجهون العدو دون عون خارجي يذكر . فبالرغم من أن الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب يهتمهم أن ينهزم الاتحاد السوفييتي في هذا الصراع ، إلا أنهم ليسوا على استعداد

لتدميرهم معارضتهم للاحتلال السوفييتي لأفغانستان ليبلغ حد المجابهة مع الاتحاد السوفييتي . فالغرب يدرك أن أفغانستان تمثل منطقة هامة بالنسبة لأمن ومصالح الاتحاد السوفييتي نظرا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي ويحتل هذه الحقيقة ويقبلها على مضغ . لذا فقد رأينا أن ممارسة الغرب للاحتلال السوفييتي لأفغانستان لم تتمد التنديد به في المفاصل الدولية ومحاولة إيجاد حلول سلمية له بالإضافة إلى فرض بعض الحقوق الاقتصادية الهزيلة ، وجدى بالذكر أن حكومة ريجان عادت فسمعت بتصدير القمح إلى الاتحاد السوفييتي .

أما عن تقديم العون المادي والعسكري للمجاهدين ، فقد كانت جمهورية مصر العربية الدولة الوحيدة التي جازت بتقديم هذا العون (٣٣) وقد حرصت الولايات المتحدة ، زعيمة المعسكر الغربي ، على أن يكون المعسكر العسكري الذي قدمته للمجاهدين منذ بداية الاحتلال سوريا وغير مباشر . وأغلب الظن ، أن تصريح الرئيس ريجان بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٨١ عن استعداده لتزويد المجاهدين بالسلاح كان عفويا وغير متسق مع السياسة القومية الأمريكية في هذا الصدد . فقد التزمت الدوائر الرسمية الأمريكية الصمت التام عندما كشفت وسائل الاعلام الغربية في الشهور الأخيرة عن الترتيبات السرية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لتسليح المجاهدين ورفض المسؤولين الأمريكيين وزارة الخارجية والدفاع التعليق على ما اذيع أو نشر في هذا الصدد . وقد كانت شبكة تلفزيون آي . بي . سي أول من أضاف اللثام عن هذا السر ، ثم تبع ذلك تقارير

(٣٣) تصريح السيد الرئيس الراحل محمد أنور السادات للمجاهدين في يناير ١٩٨١ ، وتصريحه في مقابلة تلفزيونية مع بيتر ميلر المعلق بشبكة تلفزيون ان . بي . سي . الأمريكية يوم ٢٢ سبتمبر - انظر أيضا صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون عدد ٢٤ سبتمبر .

في الصحافة الأمريكية والأوروبية . وقد كان تصريح الرئيس الراحل انيسبور
المبادئ يوم ٢٢ سبتمبر عن الاتفاق الذي تم بينه وبين كارتر على تزويد
المجاهدين بالسلاح أول تأكيد رسمي لهذا الترتيب السري . (٣٣)

وقد ذكرت صحيفة الموند الفرنسية والا يكتونوميست البريطانية أن الولايات
المتحدة قد أغذت على عاتقها منذ البداية تحريك عملية تزويد الشوار بالسلاح
عن طريق اطراف ثالثة ويتنسيق من المناهات المركزية الأمريكية التي تقوم بشراء
السلاح من السوق السوداء . وقالت صحيفة لوموند نقلا عن دوائر قريبة من
البنجاحون ان مصر وعمان والصين وباكستان تشترك في عملية تهريب السلاح الى
المجاهدين ، كما تشترك السعودية مع الولايات المتحدة في تمويلها . وتعرض
الولايات المتحدة على أن تكون الاسلحة المصرية من النوع المستعمل في دول
حلف وارسو . وتعتبر جمهورية مصر العربية أهم مصادر السلاح الذي يصل
الى ايدي المجاهدين ، ان تزودهم طبقا للاتفاق سالف الذكر بالسلاح
الروسي الموجود في مخازن وغيرتها على أن تعوضها الولايات المتحدة عن
هذه الاسلحة باسلحة أمريكية . كما تزودهم أيضا بأسلحة مصرية الصنع . وتساهم
الولايات المتحدة لنفس الغرض في تشغيل مصانع الاسلحة المصرية التي كان
الروس قد ساندوا في بنائها ، وتقوم باكستان أيضا بتقليد بعض الاسلحة الروسية
ومد المجاهدين بها سرا . وقد قبلت الصين أن تنقل شحنات الاسلحة
التي تصل من عمان على طائراتها الى داخل باكستان . (٣٤)

(٣٣) المصدر السابق .

(٣٤) صحيفة لوموند ، عدد ٢٧ يوليه و ١٢ سبتمبر ، وصحيفة الايكونوميست
عدد ٨ أغسطس ١٩٨١ .

ولكن المجاهدين يجدون صعوبة في الحصول على السلاح نظراً للسرية المفروضة على العملية كلها ، ونظراً لموقف باكستان البالغ في الحذر بنوع خاص فباكستان تغشى الاتحاد السوفيتي وتحرف بهدا ان باستطاعته غزو أراضيهم في ساعات ، او القيام بتسليح الاقليات مثل البالوش والسندھی والبلوشون لحثهم على التمرد على الحكومة المركزية الباكستانية . كما انها تدرك خطورة موقفها لوقوعها بين الضغط الروسي من جهة والهندي من جهة أخرى . وهى لذلك تشجع الحل السلمى . وقد بدا ذلك واضحاً من رد الفعل السدى احدثه تصريح ريجان سالف الذكر ، ان طلق ناطق باسم وزارة الخارجية الباكستانية على ذلك التصريح بقوله ان باكستان لن تسمح بمرور شحنات أسلحة أمريكية في أراضيها لانها لا ترغب في التورط في مثل هذه الشحنات اذا تمت . و اضاف قائلاً ان باكستان تسعى للوصول الى حل سياسى للامنة الافغانية ولا تسعى التورط في نزاع مسلح في وقت تحمل فيه المنظمات الدولية على تحقيق انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان .

كما نرى أن سياسة بقية الدول المجاورة هي الاخرى تجاه مشكلة أفغانستان محكومة بقيود تفرضها عليها ظروف كل منها . فايران مثلاً مشغولة بمتاعبها الداخلية في المرحلة الراهنة ، ولا يريد آية الله الخميني ان يشير عداً الاتحاد السوفيتي لبلاده وعلى أية حال ، فان السلطات الايرانية لا تتماطف مع معظم الثوار الافغان التي لا تتفق ميولهم التحررية مع مذهبها السياسى الدينى . ونقص ايران مساعدتها على جماعة الحزب الاسلامى المتطرفة بزعامة غلب الدين حكمتار . وحتى المساعدات التي تطلقها هذه الجماعة محدودته للغاية . (٢٥)

فإذا نظرنا إلى الهند ، نجد أنها عمليا وواقعا لا تستطيع أن تديس
الاحتلال السوفييتي بشدة ، ناهيك عن تقديم المساعدة للشوار الانغان رغم كونها
أحد أعمدة حركة عدم الانحياز ، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالاحتلال
السوفييتي ، والمساعدات العسكرية والاقتصادية التي يقدّمها عليها . ولقد رأينا
أن الهند قد امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة اللذين
ادانا الاحتلال السوفييتي ، وإن كانت الحكومة الهندية قد أبلغت بريجنيف
عند زيارته لنيودلهي في ديسمبر الماضي رسميا أنها ضد التدخلات الأجنبية في
الدول المستقلة .

كذلك فإن العلاقات الباكستانية الهندية المعقدة والمتوترة منذ استقلال
البلدين عام ١٩٤٧ تمثل هي الأعسر عاملا هاما في الحسابات
الهندية للوجود السوفييتي في أفغانستان . فقد شامت هذه العلاقات
أربعة حروب وصراعات عسكرية بسبب كشمير وبنجلاديش وغيرها من المشاكل .
ويزيد الأمر تعقيدا أن الاحتلال السوفييتي لأفغانستان قد أخرج باكستان
من عزلتها عن الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ، بعد أن كانت الأولى
قد أوقفت مساعدتها لباكستان منذ إبريل ١٩٧٤ بسبب برنامجها السري لانتاج
أسلحة ذرية . أما بعد الاحتلال فقد أخذ الغرب ينظر إلى باكستان على أنها
حاجز مانع ضد التوسع السوفييتي في المنطقة . ولقد كان ذلك المفهوم
وراء صفقة بيع أسلحة أمريكية لباكستان بلغت قيمتها ٣ بلايين دولار ، وتشمل
٤ طائرة من طراز ف - ١٦ المتقدمة . وقد وافقت الولايات المتحدة على طلب
باكستان تسليمها عددا من هذه الطائرات في خلال عام واحد . (٢١)

وطبيعى أن يثير هذا الاتفاق الذى يشكل ركنا هاما فى سياسة الرئيس ريجان لبناء ما يسميه بالاجماع الاستراتيجى لمواجهة الخطر السوفييتى فخصب الهند التى ترى فيه تهديدا لامنيتها ففى رغم تفوقها المسكرى تخشى أن تستعمل باكستان طائرات ف- ١٦ فى تدمير المطارات الهندية ومشروعات البتسبرول والمنشآت النووية .

ولقد انعكس هذا الوضع الجديد على موقف الهند من قضية أفغانستان ان زادها ميلا نحو حكومة كابول فأخذت تدافع عن موقف تلك الحكومة التى تؤمن الهند بانها جادة فى مساعدتها لحل المشكلة . ولقد شنت انديرا غاندى هجوما عنيفا ضد باكستان والولايات المتحدة اثر اتمام الصفقة ، واتهمتهما بحرقلة أى حل يتيح للاتحاد السوفييتى سحب قواته من أفغانستان حتى تستقر باكستان وضمها الجديد كدولة على الخطوط الاولى للمجابهة بين الشرق والغرب لخدمة مآربها ، ولان دولة اكبر كثيرا من باكستان وتتمنى بذلك الولايات المتحدة - ترى من مصلحتها ان يظل الاتحاد السوفييتى متورطا فى المشاكل فى أكثر من جبهة . (١٧)

ولاشك أن الولايات المتحدة تود أن تحصل على ميزات استراتيجية مقابل تسليح باكستان ، فبينما تدرك ان باكستان بوصفها دولة غير متحيزة لا يمكنها السماح باقامة قواعد أمريكية على أراضيها يرى بعض المراقبين أن الولايات المتحدة قد تسعى للحصول على مزايا أكثر استتارا كاقامة محطات تصنت فى باكستان ، او الحصول على وعد بالسماح للاستطلاع السادس باستعمال ميناء كراتشى ، أو على الأقل السماح بصور الاسلحة التى يدفع الغرب ثمنها

الى الشوار الافغان والتي تند تتضمن صواريخ أرض / جو قادرة على اسقاط طائرات
ميج ٢١ والهليكوبتر المقاتلة المتطورة من طراز م - ٢٤ ز . (٧)

أما الصين ، وهى العدو اللدود لكل من السوفييت والهند فموقفهما
تجاه الازمة افغانية محكم هو الاشر بحاملين اساسيين ، ينبع الاول من
العداوة الصينية السوفيتية التى تجعل الصين تعارض أى نظام تدعّمه موسكو ،
بينما ينبع العامل الثانى من الصداقة التقليدية التى تربط الصين بباكستان ،
والتي تزداد مع الأيام لموازنة الثقل الهندى على باكستان من جهة والثقل
السوفييتى من جهة أخرى .

وقد دفعت هذه الاسباب الاستراتيجية الصين لاعلان ادانتها للاتحاد
السوفييتى ومساندتها للمجاهدين الافغان ودعمها لباكستان . ولكن ظروف
الصين الداخلية فى المرحلة الحالية قد فرضت عليها ~~الصين~~ التزام الكثير
من الحذر والتردد حيال أزمة أفغانستان ، ان يحظر القادة الصينيون الاولوية
لترتيب منزلهم من الداخل ، ومن ثم فقد فرضوا على أنفسهم سياسة تهدئة
المواجهة مع موسكو واكتفوا بالتصريحات السياسية وتقديم المعون للمجاهدين
عن طريق توصيل السلاح اليهم كما سبق أن ذكرنا .

وهكذا نجد أن العالم لم يخط للشوار المعون والدعم اللذين يستحقهما
كفاحهم فى سبيل الحرية والاستقلال . وعلى العالم الاسلامى المفروض أنه
مهتم بتسوية الازمة ، ويحوّل عليه المجاهدين ، فباستثناء المعون المشار اليه
من السعودية والمساعدة التى تقدمها جمهورية مصر العربية خارج نطاق المؤتمر
الاسلامى ، نجد انه رغم صدور كثير من القرارات عن المجموعة الاسلامية فـان

هذه القرارات تدور في دامة من عدم الفاعلية نتيجة لتضارب أهداف الدول
الاسلامية وتعارض ارتباطاتها الدولية والا لتصادق بمجالات القوى العظمى
المصارعة .

ولكن مع كل هذه الصعوبات التي تواجه نضال الثوار الافغان ، فقد
استطاع هؤلاء " بشهادة المراقبين الدوليين أن يحرزوا نجاحا ملموسا في
مقاومتهم للحكومة المميلة في كابول رغم دعم الاتحاد السوفيتي العسكري والمادي
لها .

ويقدم من قوى المجاهدين شعورهم بالثقة بأنفسهم ، ورضاؤهم عما يحرزونه
من نجاح بإمكانياتهم المحدودة . ويرى بعض المراقبين أنه من الغريب أن
الخلافا القائم بين جماعات الثوار لم يؤثر على فعالية المقاومة بل ان البعض يعتقد
اندهما كان هذا الانقسام في صالحهم ان يجعل من الصعب على العدو
التخطيط المنطقي لمواجهة اعمالهم المستتلة غير المتناسقة .

ويشعر المجاهدون انهم قد بدأوا فعلا تحديد سيطرة السوفييت
في بعض المناطق مثل المناطق الجبلية التي تشكل أرض أفغانستان ، والتي
استبعد السوفييت غزوها في الوقت الحاضر . ويرى المعلقون الغربيون أن نضال
المجاهدين الافغان يسير على ما يرام اذا قيست بالنجاح بمقدار التساخر التي

يكبد ها المجاهدون للنظام الحاكم في كابول، وللسوفييت ، وقد رتبهم على منسج النظام من توسيع قاعدته السياسية . كما أنهم قد استطاعوا أن يبقوا حركة التحرير همة امام العالم . (٢٩) وقد تمكن الشوار مؤعرا من اقامة محطة اذاعة سرية معادية للسوفييت تبث ارسالها في شرق أفغانستان وتدعى " راديو كابول الحرة " . ولا شك أن هذه الاذاعة سيكون لها أثر كبير في دعم حركة الشوار حيث كان الاتصال بينهم يشكل عائقا كبيرا في تنسيق حركاتهم ، كما سترفع من مصنويات المجاهدين ، ان كانت الوحدة والعزلة اقصى ما يعانون منه في مواقفهم المتعقدة .

ولا شك أن الاتحاد السوفييتي مدرك للصعوبات التي يواجهها ، ويواجهها معه نظامه العميل ، وان موسكو تشعر بالتأكد أن تدغلها في أفغانستان أصبح عبئا ثقيلا عليها ، خاصة مع تفاقم الصراع في بولندا التي يشكل الوضع فيها تهديدا خطيرا للكيان الشيوعي بأسره . فبالإضافة الى المقاومة الصاعدة التي تلقاها حكومة بامراك كارمل ، تمزق الصراعات الداخلية صفوفها . وقد أوردت الصحف أنباء معركة بالأسلحة النارية جرت في يونيو الماضي داخل القصر الجمهوري بينما كان كارمل في موسكو حيث كان الروس يقتحمونه بصفية خلافاته مع السيد أسد الله سراوار زعيم جناح " خلشق " في الحزب الشيوعي . وبالرغم من تمكن كارمل من التغلب على خصومه في الأسبوع التالي ، فقد اغتيل عدد من رجال حزب بارتشام خلال شهر يوليو وأغسطس ، كما حدثت مواجهات عنيفة بين الطرفين في كابول . (٣٠)

(٢٩) انترناشيونال هيرالد تريبيون ، عدد ١٩ و ٢٠ سبتمبر .

(٣٠) صحيفة التايمز عدد ٢٠ أغسطس .

كذلك تواجه الحكومة صعوبات جمة في الحفاظ على جيش قادر على حماية النظام ، الامر الذي كان الاتحاد السوفييتي يتناهى ليتيح له سحب قواته من أفغانستان دون الاضرار بمصالحه . وقد انكمش الجيش الأفغاني الى ثلث حجمه نتيجة لهروب أعداد هائلة من الجنود بأسلحتهم وانضمام البعض الى المجاهدين ، والى عدد القتلى والتصفيات التي يقوم بها النظام الحاكم ضد معارضيه من العسكريين . وقد دعا هذا الوضع السيئ الى اعلان تعبئة واسعة النطاق في منتصف شهر سبتمبر حيث استدعت الحكومة العسكرية الاحتياطيين تحت سن الخامسة والثلاثين ، بعد أن كانت قد جندت صفار السن ، حتى من هم دون السادسة عشر . والمرجح أن تستهدف التعبئة العاملين في أجهزة الدولة وما تبقى من صناعات ، مما سيكون له عواقب وخيمة على فاعلية جهاز الدولة واقتصاد البلاد . (٣٦)

والمشكلة الآن هي أن نجد موسكو المعادلة التي تتيح لها الخروج من ورطتها دون اراقة ماء الوجه . وطبيعى أن أحدا لا يتوقع أن توافق موسكو صراحة على أى اقتراح يعنى فى النهاية التخلي عن النظام الذى أتت به فى كابل والذي كلفها الكثير من الدماء والمال . وهم على أية حال يتمسكون حتى هذه اللحظة بوجوب الاعتراف بحكومة كابول قبل البدء فى أية مباحثات الامر المفروض من قبل الثوار . كما أنه ما من شك انه بالرغم من الصعوبات المذكورة فإن فى استطاعة السوفييت كدولة عظمى أن تخطى الخسائر المادية وأن تتحمل الخسائر الدبلوماسية الناجمة عن غزو بلد إسلامي .

ومن ناحية أخرى فإن المجاهدين بالرغم من النجاح النسبي الذي أحرزوه من الواقعية بحيث يدركون أنهم لن يحققوا انتصارا ساحقا ضد السوفييت. لذلك ففي الظروف الراهنة يكمن الحل الأمثل في أن يتمكن الثوار من تعبئة الرأي العام العالمي لصالحهم ليكسبوا تأييده الذي يلزمهم ، وفي أن يعززوا قدرا كافيا من الانحياز يتيح لهم الدخول في مفاوضات للتوصل إلى نظام يرضى الطرفين .

ويلاحظ أن هناك نقاط اتفاق بين مطالب الثوار ومطالب باكستان من جهة ومطالب حكومة كابول من جهة أخرى .

فباكستان تود للأسباب السابق ذكرها التوصل إلى حل سلمي طبقا لمبادرة إسلام أباد التي طالب بها جراحاء حوار ديني شروط مسبقة بين باكستان وإيران والهند والحزب الحاكم في كابول أي دون الاعتراف بالحكومة الرسمية في أفغانستان - على أن يهدف هذا الحوار إلى تحقيق الانسحاب السوفيتي ، وعودة اللاجئين الذين يشكلون عبئا على اقتصاد باكستان إلى بلادهم ، وأن يتم ذلك دون حدوث مواجهة مع الاتحاد السوفيتي .

كذلكلا تمنع باكستان في أن تضمن الدولتان العظميان الالتزام بالالتزامات الناجمة عن المفاوضات المذكورة وضمان عدم تدخل قوى أجنبية في شؤون أفغانستان . وقد رأينا أن هذا الشرط مقبول أيضا من قبل حكومة كابول على أن يعترف بها كممثل شرعي للشعب الأفغاني ، وهذه هي نقطة يجب أن تكون محل تفاوض مع الأطراف المعنية لايجاد حل يرضى الطرفين .

أما المجاهدون ، فبالرغم من الغلافات النظرية القائمة بين منظمتهم الرئيسية ، بيد وأنهم متفقون على الشروط التالية : (٣٢)

(٣٢) توصل إلى معرفة هذه الشروط صلاح الدين حافظ بمبدأ أن أجرى حوارا مع قادة المجاهدين الأفغان - الأهرام ١٨ / ٢ / ٨١ - ص ٥٥

- مشاركة منظمات المجاهدين مشاركة فعالة كطرف اصيل في محادثات تحقيق التسوية.
 - انسحاب الجيش السوفييتي انسحابا كاملا من البلاد (ويعلن السوفييت اعتمادهم لذلك بهدول الاعتراف بحكومة كابول وتمهد الجبهات الاجنبية بعدم التدخل في شؤون افغانستان الداخلية.
 - تهيفة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين الى بلادهم (وقد دعيت كابول المهاجرين الى العودة بل والفت في هدوء قانون الاصلاح الزراعي البخيش الى نفوس الشعب الافغاني ووعدت باعادة الاراضي المصادرة الى اصحابها عند عودتهم الى البلاد) .
 - اطلاق سراح كل المسجونين المعتقلين واعادة كل الذين فصلتهم حكومة كابول الى افعالهم .
 - اجراء استفتاء شعبي حر تحت اشراف محايد لكي يقرر الشعب الافغاني نوع الحكم الذي يريده دون أي ضغط من أي طرف خارجي .
 - اتفاق دولي تضمن به الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي معا استقلال أفغانستان .
- وتحاول الامم المتحدة الآن التوصل لاجراء محادثات بين باكستان وافغانستان على مستوى الاعزاب حتى لا يحثي ذلك اعترافا بالنظام . ولكن كما يقول الواشنطن بوست ، يتوقف تنفيذ هذا العمل على قبوله من الولايات المتحدة ، ان يرى فيه البعض ارضاء للاتحاد السوفييتي ، وذلك مالا يريده بعض مستشاري الرئيس ريجان الذين يرون مصلحة الولايات المتحدة في أن يظل الاتحاد السوفييتي متورطا في أفغانستان ، بينما يرى البعض الاخر ان مصلحة الولايات المتحدة ان تعمل على استقرار المنطقة . (٣٣)

(٣٣) انترناشيونال هيرالد تريبيون عدد ٢٩ سبتمبر ، نقلا عن الواشنطن بوست .

ولاشك أن هذا الاستقرار يتطلب أيضا أن تحاول الولايات المتحدة تشجيع
الوفاء بين باكستان والهند ، لأن الهند بالرغم من تقربها الى الاتحاد السوفيتي
ليست حليفة دائمة له . وهي علاوة على ذلك بلد ديمقراطي يمكن أن تلعب دورا
هاما في منطقة جنوب شرقي آسيا .

وتذكرنا الهيرالد تريبيون أن الهند لم تتجه في الستينات الى السوفييت
للحصول على السلاح الا بعد أن فشلت في الحصول على احتياجاتها من الولايات
المتحدة .

ولا بد لحل الأزمة من أن يدخل الثوار طرفا أصليا في مرحلة ما من المباحثات
للاشتراك في تقرير مصير بلادهم ، كما جاء في المبادرة الأوروبية التي لم توفّر رسميا
من قبل حكومة الاتحاد السوفيتي حتى الآن .

(الملازم سن)

نص مشروع قرار مجلس الأمن - حول أفغانستان
(الذي جرى نقضه من قبل الاتحاد السوفياتي في ٧ يناير ١٩٨٠)

- ان مجلس الأمن
- بعد أن نظر في الرسالة المؤرخة الثالث من كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ،
الموجهة الى رئيس مجلس الأمن (س/ ٣٧٢٤) والاضافتين (١ و ٢)
وان يشعر بقلق شديد ازاء التطورات الأخيرة في أفغانستان وتأثيرها
على السلام والأمن الدوليين .
- وان يعيد تأكيد حق الشعوب بتقرير مستقبلها بصورة متحررة من التدخل
الخارجي ، بما في ذلك الحق باختيار شكل الحكم الخاص بها .
- وان يمسى التزامات الدول الأعضاء بالامتثال في علاقاتها الدولية عن التهديد
بالقوة أو استغلالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة ،
أو في أية صورة أخرى لا تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة ،
- ١- يعيد مجددا تأكيد قناعته بأن صيانة سيادة كل دولة وسلامة أراضيها
واستقلالها السياسي هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي
سيكون أي انتهاك له لأي حذر كان مناقضا لمبادئه وأهدافه .
- ٢- يتأسى بشدة للتدخل المسلح الأخير في أفغانستان الذي لا يتماشى
مع ذلك المبدأ .
- ٣- يؤكد أن سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي
ووضعها كدولة غير منخازة يجب أن تحترم احتراماً كاملاً .
- ٤- يدعو الى الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية
من أفغانستان لتمكين شعبها من تقرير شكل الحكم الخاص به واختيار أنظمتهم
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو متحرر من التدخل أو الاكراه أو التقييدات
الخارجية من أي نوع كان .
- ٥- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم نحو تنفيذ هذا في
فضول أسبوعين .
- ٦- يقرر البقاء في حالة متابعة لهذه القضية .

(قرار الجمعية العامة د أ ط ٢ / ٦)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

ان الجمعية العامة ،
اذ تحيط علماً بقرار مجلس الأمن ٤٦٢ (١٩٨٠) المؤرخ في ٩ كانون الثاني /
يناير ١٩٨٠ الذي يدعو الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لبحث
المسألة الواردة في الوثيقة
وان يساورها شديد القلق ازاء التطورات الأخيرة في أفغانستان وما يترتب
عليها من آثار على السلم والأمن الدوليين .
وان تؤكد من جديد حق جميع الشعوب فير القابل للتصرف في تقرير مستقبلها
واختيار شكل حكمها متحررة من التدخل الخارجي .
وان تضع في اعتبارها التزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية
عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية
واستقلالها السياسي ، وأبأى طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق
الأمم المتحدة .
وان تدرك الحاجة الملحة الى الانهاء الفوري للتدخل الأجنبي المسلح في
أفغانستان حتى يتسنى لشعبها أن يقرر مصيرها دون تدخل أو قسر خارجيين .
وان تلاحظ مع بالغ القلق تدفق اللاجئين الكبير من أفغانستان ،
وان تشير الى قراراتها بشأن تمزيق الأمن الدولي ، وعدم جواز التدخل
في الشؤون الداخلية للدول ، وحماية استقلالها وسيادتها ، وبشأن مبادئ
القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق
الأمم المتحدة .
وان تعرب عن بالغ قلقها ازاء التهاقم الخطير للتوتر ، واشتداد التنافس ،
وزيادة اللجوء الى التدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول
ما يضر بمصالح جميع البلدان ، لاسيما بلدان عدم الانحياز ،
وان تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ الميثاق والمسؤولية الملقاة على عاتق
الجمعية العامة بموجب الأحكام ذات الصلة من الميثاق ومن قرار الجمعية العامة
٣٧٧ ألف (د - ٥) المؤرخ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ ،

- ١- تؤكد من جديد أن احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتنافى أي انتهاك له ، بأية ذريعة على الإطلاق ، مع أهداف الميثاق ومقاصده ،
- ٢- تشجب بقوة التدخل المسلح الذي حدث مؤخرا في أفغانستان والذي يتنافى مع هذا المبدأ ،
- ٣- تناشد جميع الدول أن تحترم سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وطابع عدم الانحياز الذي تتصف به ، وأن تمتنع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ،
- ٤- تدعو إلى الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان من أجل تمكين شعبها من تقرير شكل حكمه واختيار نظمته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية متحررا من أي نوع من أنواع التدخل أو التخريب أو القسر أو الضغط الخارجي أيا كان .
- ٥- تحت جميع الأطراف المعنية على الاسهام ، بسرعة ووفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، في ايجاد الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان طوعا إلى ديارهم ،
- ٦- تناشد جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تقدم مساعدات الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الأفغان ، وذلك بالتنسيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ،
- ٧- ترحب من الأمين العام أن يبقى الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم ، بصورة فورية سريعة ، بالتقدم المعزز صوب تنفيذ هذا القرار ،
- ٨- تطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في الطرق والوسائل التي يمكن أن تساعد في تنفيذ هذا القرار .

نص القرار الجامع الذي اتخذته المؤتمر الاسلامي
لوزراء الخارجية في اسلام آباد (٢٩ يناير ١٩٨٠)

ان مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في دورته الأولى الاستثنائية في اسلام آباد من السابع من ربيع الأول حتى التاسع منه الموافق السابع والعشرين حتى التاسع والعشرين من كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ،
تمشيا مع مبادئ وأهداف منظمة المؤتمر الاسلامي وأحكام القرارات التي
اتخذها مؤتمر القمة الاسلامي وتأكيداً للأهداف المشتركة لشعوب الأمة الاسلامية
ومصيرها المشترك ،
وان يعيد الى الذاكرة على الأعضاء المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز
وأفغانستان عضو مؤسس فيها ،
وان يعرب عن قلقه الشديد ازاء التصاعد الخطر للموتور واشتداد التنافس
واللجوء المتزايد الى التدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية لسدول
أخرى وعلى الأعضاء الدول الاسلامية ،
وان يعرب عن تصميم حكومات وشعوب الدول الأعضاء على رفض جميع أنسواء
وأشكال الاحتلال والأجنبي والسياس في سبيل مناطق النفوذ ، مقوية بذلك
سيادة الشعوب واستقلال الدول ،
وان يشعر بقلق شديد من جراء التدخل السوفييتي المسلح في أفغانستان
وتأثير هذا التدخل على ارادة شعب أفغانستان المسلم في ممارسة حقه في تقرير
مستقبله السياسي ،
وان يعتبر أن استمرار وجود القوات السوفياتية في أفغانستان ومحاولة
فرض الأمر الواقع والعمليات العسكرية التي تقوم بها هذه القوات ضد الشعب
الافغاني بأنها تهاون من المواقف والأعراف الدولية وتنتهك حقوق الانسان
بصورة فاضحة ،
وان يعيد تأكيد تصميم الدول الاسلامية على اتباع سياسة غير منحازة بالنسبة
الى الدولتين العظيمتين وحماية المذهب المسلم من التأثير المسيحي للحرب الباردة
بين هاتين الدولتين ،
وان يدرك ان رغبة العالم الى الضم الذي تتحمله دول مجاورة
لافغانستان وعلى الاخص جمهورية باكستان الاسلامية ، نتيجة للملجأ الذي توفره
لمئات الألوف من الشعب الافغاني من شيوخ ونساء وأطفال نزحوا بفعل الاحتلال
العسكري السوفياتي ،

(٢)

وان يؤكد أن الاحتلال السوفياتي لافغانستان هو انتهاك لاستقلالها واعتداء على
حرية شعبها وخرق فاضح لجميع المواثيق والأعراف الدولية كما أنه تهدد خطير
للسلام والأمن في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم ،

فهـمـو :

١- يدين العدوان العسكري السوفياتي الافغانى ويشجبه ويتأسف لمبدء
كونه غرقا فاضحا للقوانين والمواثيق والاعراف الدولية ، وبالدرجة الاولى ميثاق
الأمم المتحدة التى أدانت هذا العدوان فى قرارها رقم س٦ / ٢ الصادر فى ١٤
كانون الثانى / يناير ١٩٨٠ وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى ويدعو جميع الشعوب
والحكومات فى جميع أنحاء العالم الى مواصلة ادانتها لهذا العدوان وشجبـه
كونه عدوانا على حقوق الانسان وانتهاكا لحرىات الشعوب لا يمكن تجاهله .

٢- يطالب بالانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات السوفياتية
المتركزة فوق اراض افغانىة ويكرر موقفه من أن على القوات السوفياتية أن تمتنع عن
القيام بأعمال الظلم والطغيان ضد الشعب الافغانى وأبنائه المناضلين حتى رحيل
آخر جندي سوفياتى عن اراضى أفغانستان ، ويحث جميع الدول والشعوب على
تأمين الانسحاب السوفياتى بجميع الوسائل الممكنة .

٣- يدعو الدول الأعضاء الى هدم الاعتراف بالنظام الافغانى غير الشرعى
والى قطع العلاقات الدبلوماسية مع تلك البلاد الى أن يتم الانسحاب التام للقوات
السوفياتية من أفغانستان .

٤- يدعو جميع الدول الأعضاء الى وقف جميع المصونات وجميع أشكال
المساعدة الممنوحة للنظام الافغانى الحاضر من قبل الدول الأعضاء .

٥- يحث جميع الدول والشعوب فى جميع أنحاء العالم على دعم الشعب
افغانى وتقديم الممنونة له واسماف اللاجئين الذين أبعد هم العدوان عن
بيوتهم .

٦- يوصى جميع الدول الأعضاء بأن تؤكد تضامنها مع الشعب الافغانى
فى نضاله العادل من أجل صون دينه واستقلاله الوطنى وسلامة أراضيه واستمادة
حقه فى تقرير مصيره .

٧- يعلن بجدية تضامنه التام مع الدول الاسلامية المجاورة لافغانستان
ضد أى تهديد لا منها ورفاهيتها ويدعو دول المؤتمر الاسلامى الى ان تدعم بصورة
جازمة وتقدم كل تعاون ممكن لهذه الدول فى جهودها الرامية الى صون سيادتها
واستقلالها الوطنى وسلامة اراضيها صيانة كاملة .

(٣)

- ٨- يفوض الأمين بتسلم تبرعات من الدول الأعضاء والمنظمات والافراد ودفع الأموال للسلطات المعنية ببناء على توصية لجنة من ثلاث من الدول الأعضاء يشكلها هو نفسه بالتشاور مع الدول المعنية .
- ٩- يدعو الدول الأعضاء الى أن تدرس عن طريق الهيئات المناسبة عدم الاشتراك في الألعاب الاولمبية التي ستجرى في موسكو في تموز/ يوليو ١٩٨٠ حتى يذعن الاتحاد السوفيتي لدعوة الجمعية العمومية للأمم المتحدة وكذلك (دعوة) المؤتمر الاسلامي ويسحب جميع قواته فورا من أفغانستان .
- ١٠- يفوض الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي بأن يتابع تنفيذ هذه القرارات وأن يرفع تقريراً حول ذلك الى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية .

نص قرار لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة
حول أفغانستان
(بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٠)

ان اللجنة

ان تعيد الى الذاكرة أن احدى الغايات الاساسية لميثاق الأمم المتحدة هي " تطوير علاقات ودية بين الدول تركز على احترام لمبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب " ،

وان تشير الى أن ممارسة حق تقرير المصير قد مكنت الغالبية المظلمة من الشعوب في عهد السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاحتلال الاجنبي من تحقيق استقلالها الوطني ،

وان تكرر تصميم الدول الأعضاء على رفض جميع أشكال وأنواع الاحتلال والتوسع الاجنبي والسباق في سبيل مناطق نفوذ ، مقوية بذلك سيادة واستقلال الدول وممارسة الشعوب لحقها بتقرير المصير .

وان تصرع عن قلقها العميق للتصاعد الخطر في التوتر واشتداد التناقض والهجوء المتزايد الى التدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول مما يضر بمصالح جميع الدول ،

وان تشعر بقلق خطير ازاء التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان وتأثير هذا التدخل على حق شعب أفغانستان المسلم في ممارسة حقه بتقرير مستقبله السياسي ،

وان تؤكد أن الاحتلال السوفياتي لأفغانستان يشكل انتهاكا لاستقلال تلك البلاد واعتداء على حرية شعبها وانتهاكا فاضحا لجميع القوانين والمواثيق والاعراف الدولية ، فضلا عن كونه تهديدا خطيرا للسلام والامن في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم ،

وان تعتبر أن استمرار وجود قوات الاتحاد السوفياتي في أفغانستان ، وسحاولتها فرض الأمر الواقع والممارسات العسكرية التي تقوم بها هذه القوات ضد الشعب الافغاني يهزأ من المواثيق والاعراف الدولية وينتهك حقوق الانسان بصورة فاضحة ،

وان تدرك ادراكا تاما الحب المالى الضخم الذي تتحمله دول مجاورة لأفغانستان . وعلى الاخص جمهورية باكستان الاسلامية التي قدمت ملجأ لمئات الالوف من الشعب الافغاني من كهول ونساء وأطفال نزحوا بفعل الاحتلال العسكري السوفياتي .

وان تمديد الى الذاكرة القرار رقم ١٤ / ٢ الصادر في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ من الجلسة الطارئة الخاصة السادسة للجمعية العمومية التي أعريت عن أسفها البالغ للتدخل العسكري في أفغانستان وتحت المسمى انسحاب القوات الاجنبية من تلك البلاد .

وان تشير الى القرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الأولى للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية حول التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان ،
١- تدوين العدوان العسكري السوفياتي على الشعب الأفغاني وتشجيعه وتأسف له بشدة كونه غرقا فاضحا للقوانين والمواثيق والاعراف الدولية ، وبالكدرجة الأولى ميثاق الامم المتحدة وتدعو جميع الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم الى مواصلة ادانتها لهذا العدوان وشجبه كونه عدوانا على حقوق الانسان وانتهاكا لحريات الشعوب .

٢- تطالب بالانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات السوفياتية المتركزة فوق اراض أفغانية .

٣- تكرر القول بأن على القوات السوفياتية أن تمتنع عن القيام بأعمال الظلم والطغيان ضد الشعب الافغاني حتى يتم الرجيل التام للقوات السوفياتية عن اراضي أفغانستان .

٤- تدعو جميع الدول الاعضاء الى الامتناع عن تقديم أية مساعدة الى النظام الافغاني الحالي المفروض فرضا .

٥- تحث جميع الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم على تقديم مساعدة سخية وعون الى اللاجئين من أفغانستان الذين أقصوا عن بيوتهم .

٦- توصي بأن تؤكد جميع الدول الاعضاء تضامنها مع الشعب الافغاني في نضاله الحاد من أجل ديمه واستقلاله الوطني وسلامة اراضيه واستعادة حقه في تقرير مصيره وأن تقدم كل مساعدة ممكنة له من أجل هذه الغاية .

٧- تعلن بجدية تضامنها التام مع الدول المجاورة لأفغانستان ضد أي تهديد لأمنها ورفاهيتها وتدعو جميع الدول بقوة لتأييد هذه الدول وتقديم كل تعاون ممكن محميا في جهودها الرامية الى صون سيادتها واستقلالها وسلامة اراضيها صيانة كاملة .

تصريح وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبي
بتاريخ ١٥ / يناير ١٩٨٠

ركزت الدول التسع الأعضاء في المجتمع الأوروبي اهتمامها على الأمانة الأفغانية . وفي ضوء تطورها الدراماتيكي والمناقشة التي جرت في مجلس الأمن والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة . أعاد الوزراء التأكيد قلقهم الشديد بالنسبة إلى الأمانة التي أوجدتها تدخل الاتحاد السوفياتي العسكري في أفغانستان والذي يشكل انتهاكا خطيرا لمبدأ العلاقات الدولية المصانة حرمة في ميثاق الأمم المتحدة . وقد شدوا على أن التفسير الذي أعطاه الاتحاد السوفياتي لتبرير تدخله هو غير مقبول . وهم يرون أن التدخل السوفياتي يشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة غير منحازة تنتمي إلى العالم الإسلامي ويشكل كذلك تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك شبه القارة الهندية والشرق الأوسط والعالم العربي . وقد كان هناك قلق بالغ إذ لاحظ وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبي التسع أنه على رغم الاحتجاج العالمي تقريبا على التدخل العسكري السوفياتي ، فإن الاتحاد السوفياتي قد نقض قرارا حول الأمانة أفغانية تبنته دول عدم الانحياز وأيدته أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن .

وهم يحثون الاتحاد السوفياتي على العمل بصورة تنسجم مع القرار الخاص بالأمانة الأفغانية الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة والذي يدعو إلى الانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان . وقد كرست دول المجتمع الأوروبي التسع جهودا مستواصلة للقضية اليونان وهي لا تزال مقتنعة بأن هذه العملية هي في مصلحة جميع أعضاء المجتمع الدولي . وهي مقتنعة على أي حال ، بأن الوفاق لا يتجزأ وله بعد عالمي . وهي لذلك تحتل الاتحاد السوفياتي بصورة تنسجم مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة على السماح للشعب الأفغاني بأن يقرر مستقبله بدون تدخل أجنبي .

وان وزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي لدى تحديد هسم لموقفهم من هذه القضية المهمة يدركون إدراكا عميقا أيضا العذاب الذي قاساه الشعب الأفغاني بوجه عام نتيجة الأمانة بمن فيهم أولئك الأفغانيون الذين أجبروا على مفارقة بلادهم .

مقتطفات من الميثاق المبرم بين الدولتين
ورابطة دول جنوب شرق آسيا
حول قضايا سياسية
(بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٠)

١- بمناسبة الاجتماع الوزاري الثاني للمجتمع الأوربي ورابطة دول جنوب شرق آسيا في كوالا لامبور في ٨ و ٧ آذار/مارس ١٩٨٠ ، عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوربي اجتماعات رسمية اجريا خلالها تبادلًا مكثفًا في وجهات النظر حول المشاكل الإقليمية والدولية والتطورات التي حصلت منذ اجتماعهم في بروكسل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ . وقد أحادوا تأكيد التزامهم بالعمل تجاه سلام عالمي وتعاون وتفاهم دوليين ونمو اقتصادي وعدالة اجتماعية وحقوق الانسان وشددوا أيضا على الحاجة لان تنقيد جميع الدول تنقيدا كليا بالمبادئ التالية : احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي جميع الدول وعدم اللجوء الى القوة والتهديد باستعمال القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . واتفقوا على أن هذه المبادئ هي ذات أهمية حيوية للعلاقات بين الدول . وقد جرت المناقشات في روح من الود البالغ والصداقة المتبادلة .

٢- ان وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوربي ، بعد أن حللوا التطورات الدولية الراهنة أعربوا عن قلقهم البالغ لنشوء مصادر جديدة وخطرة للتوتر في وقت لم يتم فيه ايجاد حلول لمصاعب أخرى خطيرة تؤلف مشاكل بالغة الصعوبة . وقد لاحظوا أن التوتر والصعوبات كاثنة في صورة رئيسية في مناطق العالم الثالث حيث توفر مناخ من السلام والتعاون الدولي هو أمرا لا مفر منه لانجازات التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وقد حثوا المجتمع الدولي وخصوصا الأمم المتحدة وأمينها العام على العمل بنشاط من أجل حل المشاكل بمقتضى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٣- أعرب وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوربي عن قلق بالغ لتدخلين مسلحين سافرين من قبل دولتين أجنبيتين ضد دولتين من دول عدم الانحياز في آسيا هما التداخل الفيتنامي المستمر في كامبوتشيا والتدخل السوفياتي المسلح في أفغانستان . وقد تأسوا بشدة للتدخلين المسلحين ضد هذين البلدين وكان القاسم المشترك بين التدخلين فرض الارادة على دولتين صغيرتين مستقلتين من قبل دولتين اجنبيتين عن طريق استخدام القوة في انتهاك سافر للقانون الدولي

(تابع ملحق / ٦)

(٢)

مهددين بذلك الامن والسلام الدوليين . وقد دعوا الى تنفيذ مبكر لقرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة رقمى ٣٤ / ٢٢ . أ . ط - ٦ / ٢ الصادرين فى ١٤ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٩ و ١٤ كانون الثانى / يناير ، ١٩٨٠ على التوالى بما فسى ذلك الانسحاب التام للقوات الاجنبية من كامبوتشيا وأفغانستان .

٤- أعرب وزراء خارجية الدول الاعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الاعضاء فى المجتمع الأوروبى عن أساهم البالغ لحجب تقرير المصير عن شعبى كامبوتشيا وأفغانستان اللذين يجب أن يسمح لهما بتقرير مستقبلهما السياسى دون تدخل أجنبى أو اكراه أو اخافة . وأعربوا أيضا عن قلقهم البالغ لمماناة شعبى كامبوتشيا وأفغانستان اللذين أجبروا على ترك بلد يهما بسبب اعتداء خارجى واللذين تعتبر المساعدة المادية الآن ضرورية لبقائهما .

٥- ان وزراء خارجية الدول الاعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الاعضاء فى المجتمع الأوروبى ان اخذوا بعين الاعتبار نتائج اجتماع الدول التسع فى روما فى ١٩ شباط / فبراير ، ١٩٨٠ والمؤتمرات الاسلامى لوزراء الخارجية فى اسلام آباد من ٢٧ الى ٢٩ كانون الثانى / يناير ، ١٩٨٠ ، ناشدوا جميع الدول ان تحترم سيادة أفغانستان واستقلالها السياسى وسلامة اراضيها وطابع عدم الانحياز الذى تتصف به ، وفى هذا السياق اتخذوا وجهة النظر القائلة أن الازمة يمكن التغلب عليها بصورة بناءة عن طريق تعزيز أفغانستان محايدة وغير متحازة خارج نطاق المنافسة بين الدول .

(ملحق/٧)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ٣٥ / ٣٧

(٢٠ نوفمبر ١٩٨٠)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

ان الجمعية العامة،
وقد نظرت في البند المصنوع " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " ،
وان تشير الى قرارها د ١ ط - ٢/٦ المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ المتخذ في دورتها الاستثنائية الطارئة السادسة ،
وان تؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة ضد سيادة أى دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ،
وان تؤكد من جديد كذلك حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تحديد شكل حكمها واختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دونما تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تشييد من أى نوع كان ،
وان يساورها شديد القلق لاستمرار التدخل الأجنبي المسلح في أفغانستان بما يتنافى مع المبادئ المذكورة أعلاه ، وآثاره الخطيرة على السلم والأمن الدوليين ،
وان يساورها بالغ القلق لزيادة تدفق اللاجئين من أفغانستان ،
وان تدرك ادراكا عميقا الحاجة الملحة الى حل سياسي للحالة الخطيرة فيما يتصل بأفغانستان ،
وان تدرك أهمية الجهود المستمرة التي تبذلها منظمة المؤتمر الاسلامي وبنادراتها لايجاد حل سياسي للحالة فيما يتصل بأفغانستان ،
١- تكرر القول أن المحافظة على سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ، ضرورة لايجاد حل سلمي للمشكلة .
٢- تؤكد من جديد حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكمه واختياره نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تشييد من أى نوع كان .
٣- تدعو الى انسحاب القوات الأجنبية فورا من أفغانستان ،
٤- تدعو أيضا جميع الأطراف المعنية الى العمل على ايجاد حل سياسي على وجه الاستعجال ، وايجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة .

(٢)

- ٥- تناشد جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تقدم مساعدات الاغاثة الانسانية بضميمة التشفيف من مخمة اللاجئين الأفغان ، وذلك بالتنسيق مع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .
- ٦- تمرب عن تقديرها لجهود الأمين العام في التماس حل للمشكلة ، وتأمل في أن يواصل تقديم المساعدة ، بما في ذلك تعيين ممثل خاص ، بضميمة العمل على ايجاد حل سياسي وفقا لأحكام هذا القرار ، واستكشاف امكانية الحصول على ضمانات مناسبة بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الاستقلال السياسي لجميع الدول المجاورة وضد سيادتها وسلامتها الاقليمية وأمنها ، على أساس من الضمانات المتبادلة وعدم تدخل أي منها بتاتا في الشؤون الداخلية للأخرى والمراعاة الكاملة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .
- ٧- ترجو من الأمين العام أن يبقى الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم ، في حينه ، بالتقدم المحرز في سبيل تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم الى الدول الأعضاء تقريرا عن الحالة في أقرب فرصة مناسبة .
- ٨- تقرير أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والثلاثين البند المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " .

